الباب الثالث

عوامل اخرى تؤيد المصالح السياسية البريطانية في العراق

الفصل الثامن

القطن والحبوب

كان الصليبيون أول من أدخل القطن والبضائع القطنية الى أوربا الغربية فقوبلوا بمقاومة عنيفة من صناع وتجار المنسوجات والبضائع الصوفية ، غير ان مكانة القطن أخذت ترتفع بظهور النهضة الصناعية الحديثة في اوربا ، حتى اذا انتصف القرن الثامن عشر أصبح القطن قوام صناعة النسيج في انكلترة وفي القارة الاوربية فاستوردت منه كميات كبيرة من أمريكا وآسيا . وبقيت قيمة القطن تزداد بتقدم الحركة الصناعية في اوربا طيلة القرن التاسع عشر حتى ان مقدار ما كان يستهلك منه في صناعة النسيج في انكلترة ازداد بين سنة ١٨٠١ وسنة ١٨٦٠ من (١٢٠٠٠٠٠) بالة الى (٢٠٦١٤٠٠٠) بالة ومقدار ما استهلك في بقية الممالك الاوربية في هذه المدة من (٧٥٠٠٠٠) بالة الى (١٧٢٣٠٠٠٠) بالة[1] . وكان معدل ما تصدره انكلترة من المنسوجات القطنية بين سنة ١٨١١ و١٨٩٠ يقدر بـ (٧٢٠٢٠٠٠٠٠٠) ليرة انكليزية[2] .

وقد اعتمدت انكلترة في الحصول على ما احتاجت اليه من القطن الخام على محاصيل أميركا ، فلما نشبت الثورة الاميركية وانسلخت بنتيجتها الولايات الاميركية عن جسم الامبراطورية وكونت من نفسها دولة الولايات المتحدة قلق أصحاب مصانع النسيج في لنكشير وخافوا ان يؤدي استقلال

---

(١) « القطن » في : Encyclopaedia of The Social Sciences, First Edition

(٢) « القطن » في : Encyclopaedia Britannica, Eleventh. Edition

هذه الولايات الى مزاحمتهم من قبل رأسمالي الدول الاخرى في الحصول على القطن والى ظهور الحركة الصناعية في أميركا فيستهلك محصول القطن فيها ، فاهتموا لذلك بتشجيع زراعته في المستعمرات البريطانية . على ان مصانع لنكشير بقيت تعتمد على القطن الاميركي الى ان نشبت الحرب الاهلية بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية في أميركا التي انتصر فيها الشمال على الجنوب وتحرر العبيد — وكانوا عماد زراعة القطن — فاضطربت أحوال الزراعة وتدهور المحصول حتى نزل مقدار ما كانت تستورده انكلترة الى الثلث[١] .

وشاع في اوربا في أواخر القرن التاسع عشر مذهب الاستقلال الاقتصادي والاستغناء عن الممالك الاخرى والاعتماد على النفس في الصناعة فراح الرأسماليون يسعون للحصول على مستعمرات خاصة بممالكهم يستخرجون منها ما يحتاجون اليه من المواد الخام ، فكان ذلك أقوى سائق الى الاهتمام بزراعة القطن ، فتألفت في انكلترة وفي غيرها جمعيات أخذت على عهدتها تشجيع زراعة القطن في المستعمرات والعناية به وايجاد أماكن جديدة صالحة لزراعته ، ومن أشهر هذه الجمعيات « جمعية زراعة القطن البريطانية[٢] » التي اسست في ١٢ حزيران سنة ١٩٠٢[٣] ؛ وأصبح القطن ، وهو يؤلف ثمانين بالمائة من مواد صناعة النسيج في العالم ، موضوع نزاع جديد بين الرأسمالية الدولية[٤] .

---

(١) ص ١٨١ — ١٨٥ من : The Political History of England, 1837-1901. By Sidney Law and L. C. Sanders

(٢) British Cotton Growing Association

(٣) Encyclopaedia Britannica, Eleventh Edition

(٤) Encyclopaedia of The Social Sciences, First Edition

وكان قد صحب النهضة الصناعية في أوربا تزايد عظيم في عدد النفوس فقد ازدادت نفوس هذه القارة من (١٨٧٬٦٩٣٬٠٠٠) نسمة في سنة ١٨٠٠ الى (٢٦٦٬٢٢٨٬٠٠٠) نسمة في سنة ١٨٥٠ الى (٤٠٠٬٥٧٧٬٠٠٠) نسمة في سنة ١٩٠٠[١] ، فاصبحت لهذا السبب بحاجة ماسة الى المواد الغذائية وبالاخص الحبوب ؛ وهي أهم ما يقتات به الانسان ، وعليها تتوقف أيضاً حياة الحيوانات التي تموّن الانسان بالحليب والبيض واللحوم ، وكلها مواد ضرورية لحياة الاوربي . وكان من جملة نتائج النهضة الصناعية في أوربا أيضاً ان هجر الفلاحون وأهل القرى مزارعهم الى المدن والمعامل فكان لذلك تأثير سيئ على الزراعة مما سبب اشتداد الحاجة الى الحبوب[٢] . وكان الرأسماليون بعد منتصف القرن التاسع عشر

---

(١) Encyclopaedia of The Social Sciences, First Edition

وفيما يلي يرى القارئ تزايد النفوس في أهم الممالك الاوربية :

	٣١ كانون الاول ١٨٠٠	٣١ كانون الاول ١٩٠٠	٣٠ حزيران ١٩١٤
انكلترة	١٥٬٩٨٣٬٠٠٠	٤١٬٥٠٧٬٠٠٠	٤٦٬١٩٧٬٠٠٠
المانية	٢٣٬٠٠٠٬٠٠٠	٥٦٬٤٣٠٬٠٠٠	٦٧٬٧٩٠٬٠٠٠
فرنسة	٢٦٬٩٠٠٬٠٠٠	٣٨٬٩٣٥٬٠٠٠	٣٩٬٨٠٠٬٠٠٠
ايطالية	١٨٬١٢٤٬٠٠٠	٣٢٬٤٧٥٬٠٠٠	٣٥٬٨٥٩٬٠٠٠
النمسة والمجر	٢٣٬٣٠٠٬٠٠٠	٤٥٬٤٠٦٬٠٠٠	٥٠٬٧٩٨٬٠٠٠

ويلاحظ ان هذه الزيادة في النفوس تتناسب تناسباً طردياً مع قوة الحركة الصناعية

(٢) The Political History of England 1837-1901 ص ٤٧٩

يتوقعون ان يؤدي بهم التنافس الى خوض حرب فاصلة ولذا فقد شاعت منذ ذلك الحين فكرة لزوم حصول كل دولة على مستعمرات تعتمد عليها وقت الحرب في تموينها بالمواد الخام والاغذية (١).

على اننا لو دققنا النظر في هذه الدوافع لرأيناها دوافع ظاهرية تستر وراءها جشع الرأسماليين في الاسواق والمواد الخام ورغبتهم في الحصول على بلاد تصلح لاستثمار فضلة رؤوس أموالهم ؛ فلا قضية الاغذية كانت كما صوروها ولا تزايد النفوس اقتضى في الحقيقة هذا التخوف الذي أظهروه ؛ ولكن الرأسماليين اعتادوا ان يستروا مطامعهم الاستعمارية بستار المصلحة العامة ومنفعة الوطن وتحقيق المجد الى الامة وخدمة الانسانية وغير ذلك من المظاهر الخلابة المغرية (٢).

وقد اعتاد الرأسماليون الاستعماريون ان يمهدوا السبيل لحملاتهم الاستعمارية ببث الدعاية الواسعة للبلاد التي يريدون استعمارها ؛ ولهذا رأيناهم يسبقون حملتهم على بلدان الشرق الادنى — لاسيما العراق — بدعاية واسعة النطاق لها فيعيدون الى الاذهان ذكر ماضيها المجيد وما قام فيها من امبراطوريات و يبثون في الناس أخبار ألف ليلة وليلة وهرون الرشيد وما ورد عن هذه البلاد في الكتب المقدسة وفي تاريخ هيرودوكس ؛ و يذهب قول العرب عنها من ان الديكه كانت تتجاوب على طول المسافة بين بغداد والبصرة مذهب المثل ؛ وتكثر التخرصات عن خصوبة أرضها فيذهب أحد

---

(١) Moon ص ٦٨

(٢) Moon ص ٧٠ — ٧٤ و ٥٤٠ — ٥٤٢ و ٥٥٨

الدعاة الى ان كل ما يقتضي ان يعمله الفلاح في هذه الارض المباركة هو ان ينبش الارض و يضع البذر ثم يحصد . وقال روهرباخ -- الداعية الالماني -- ان العراق وحده يستطيع ان يمون المانية بكل ما تحتاج اليه من قطن وحبوب[١] ، وان العراق وسورية الشمالية وبلاد الانضول تستطيع ان تصدر من الحبوب في السنة ما يزيد عما تصدره روسية ، وان العراق سيكون في المستقبل القريب من أعظم مخازن الحبوب في العالم[٢] . وكان فيما نشرته بعثة جسني — التي جاءت هذه البلاد لأغراض سياسية — دعاية واسعة لأرض الرافدين وكثرة خيراتها وقدرتها على تصريف البضائع[٣] ، وتضمنت الدعاية لمشروع سكة حديد الفرات تخرصات كثيرة عن خصوبة هذه الارض وجسامة ثروتها الطبيعية أيضاً . وما كان يقصد بهذه الدعاية في الحقيقة غير الفات نظر الرأي العام الى هذه البلاد وتشجيع الاقبال على مشروع سكة حديد الفرات وتبرير ما قد تقتضيه مثل هذه المشاريع الاستعمارية الرأسمالية من النفقات من خزينة الدولة .

على ان السر وليم ويلكوكس[٤] كان أول من أطنب في وصف

---

(١) Moon ص ٢٤٨

(٢) راجع ص ٨٧ و Earle ص ١٦

(٣) راجع ص ٥٨ — ٦٠

(٤) كان السر وليم ولكوكس من أكبر الثقاة في شؤون الزراعة في الهند ومصر والعراق ، باشر في خدمة دائرة الاشغال العامة في الهند وعمره لا يتجاوز العشرين عاماً ، فبقي فيها مدة أحد عشر سنة (١٨٧٢ — ١٨٨٣) قام في خلالها بمشاريع ري أكسبته شهرة عظيمة ؛ واستخدمته مصلحة الاشغال العامة في مصر بين سنتي ١٨٨٣ و ١٨٩٣ فقام باعمار أعمال الري في وادي النيل ووضع عام ١٨٩٨ تصميم خزان اسوان الذي يعتبر

خصوبة أرض العراق وقدرتها الزراعية . فقال في هذا الشأن[١]:

« لو ضبط فيضان نهري دجلة والفرات ضبطاً متقناً لبلغ »
« وادي الرافدين في الخصوبة شأواً لا مثيل له في التاريخ »
« ولرأينا الناس يأتون من الغرب ومن الشرق[٢] »
« فيجعلون من أرض شنعار منافساً لأرض مصر . »

وقال :

« . . . ان قيمة كل فدان في دلتا الرافدين ترتفع ثلاثة »
« أضعافها في الوقت الحاضر قبل ان تتم أعمال الري فيها ، »
« فاذا تمت هذه الاعمال تضاعفت القيمة مرة اخرى . »
« وتصبح كل بلد ومزرعة في الوادي الممتد بين بغداد »
« والبصرة بنجوة من خطر الفيضان ونفقاته وما يسببه »

أعظم خزان في الشرق . واستخدم في سنة ١٩٠٩ في وزارة الاشغال العامة في الدولة العثمانية بوظيفة مستشار في فوضع تصميم سدة الهندية ووقف على انشائه بين سنتي ١٩١١ و ١٩١٣ . ومن أشهر ما نشره عن شؤون الزراعة والري في العراق :

1- A proposal for The Irrigation of Mesopotamia. Blackwood's Magazine. December 1903

2- The Restoration of Ancient Irrigation Works on The Tigris. Cairo 1903

3- The Recreation of Chaldea. (Cairo 1903)

4- The Irrigation of Mesopotamia (London 1905)

5- Mesopotamia, Past, Present and Future, in The Geographical Journal, January 1910

6- From The Garden of Eden to The Crossing of The Jordan 1919

(١) ص xulll من The Irrigation of Mesopotamia

(٢) مشيراً الى هجرة الفلاحين من الهند ومن مصر ، وكان من دعاتها

« من القاق العظيم ، فيتحقق بعث هذه الارض القديمة »

« من جديد . »

وكان يعتقد ان هذا البعث يتحقق لهذه الارض المباركة بانشاء أربعة سدود ، اثنين على دجلة أحدهما بالقرب من الكوت والآخر بالقرب من بلد روز ، واثنين على الفرات فى الهنـــدية (وقد تم بناؤه سنة ١٩١٣) وفي الصقلاوية . وكان يرى ان اقامة هذه السدود تجعل ثلاثة ملايين فداناً من الارض صالحة للزراعة وان القيمة الزراعية لهذه الارض تبلغ عندئذ مائة وخمسين مليون ليرة انكليزية عدا ما قد يتأتى من المنافع الاقتصادية الاخرى بانشاء المشاريع العمرانية والصناعية . وان مايعود به هذا المشروع من الثروة يجعل بالاستطاعة إعداد ثلاثة ملايين فدان اخرى للزراعة فترتفع القيمة الزراعية للأرض الى ثلاثمائة مليون ليرة انكليزية . وقد قدر نفقات انشاء هذه السدود بما لا يزيد على أربع وعشرين مليون ليرة انكليزية ، ومجموع نفقات ما يقتضي لإعداد ستة ملايين فدان باقامة السدود والخزانات وتطهير الاراضي من الاملاح وتهيئة وسائل الزراعة الحديثة بما لا يزيد على ثمان وسبعين مليون ليرة انكليزية[١] .

وقال أيضاً ان أرض العراق كانت مغطاة قبلاً بغابات كثيفة وان من الميسور إعادة هذه الغابات بعـــد إتمام مشاريع الري بزرع جملة أنواع من الاشـــجار التي تصلح الارض لانمائها[٢] . وكان يرى أيضاً ان افتقار

---

(١) ص xxII من : The Irrigation of Mesopotamia

(٢) The Irrigolion of Mesopotamia ص ٢٦ — ٢٧

العراق الى الايادي العاملة بالنظر لقلة عدد سكانه يجاب اليه المهاجرين من مصر والهند فيتمهد بذلك السبيل لتعزيز النفوذ البريطاني فيه[١] . وقد أحدثت كتاباته هذه تأثيراً بليغاً فى الاوساط المالية والصناعية فى انكلترة ، وأثراً سيئاً فى الاوساط الاستعمارية فى المانية اذ انهم اعتبروها دعوة للانكليز الى زيادة الاهتمام بالعراق وعرقلة سير الاستعمار الجرمني فيه . والحقيقة ان الانكليز جعلوا من هذه المصالح الزراعية الخلابة ستاراً لمصالحهم السياسية التي اقتضت تمهيد السبيل لاستعمار العراق ، واتخذوا منها ذريعة لمقاومة الرأسمالية الجرمنية فى حملتها على بلاد الرافدين ، حتى ان كثيراً من المداولات والمخابرات التي دارت بين وزارتي خارجية انكلترة والمانية تناولت البحث فى هذه الشؤون وغلب عليها تظاهر بريطانية بالاصرار على ان تجعل من العراق منطقة ري وزراعة خاصة بها . وقد استحصلت انكلترة بعد مفاوضتها مع المانية سنة ١٩١٤ موافقتها على جعل مشاريع الري والزراعة فى العراق منحصرة بالانكليز مقابل موافقة بريطانية على جعل مشاريع الري والزراعة فى سهل أدنه منحصرة بالالمان ، كما جاء فى الكتابين الذين تبودلا بين السر ادورد كرى ، وزير خارجية بريطانية ، والبرنس لخنودسكى ، سفير المانية فى لندن ، فى حزيران سنة ١٩١٤ والحقا بالاتفاقية السرية التي عقدت بين الدولتين واعطيا حكم بنود هذه الاتفاقية[٢] .

وكانت الحكومة البريطانية تتوسل بكل الوسائل التي من شأنها ان

---

(١) أشار الى ذلك في رسالته : The Recreation of Chaldea

(٢) Political Science Quarterly, May 1923 راجع كذلك ص ١٤٥ـ١٤٦

تنمي رغبة الانكليز بالمشاريع الزراعية في العراق فكان وكلاؤها في العراق على عهد الدولة العثمانية يتتبعون شؤون الري والزراعة ويرفعون عنها التقارير للسهبة ، وكانوا يستقدمون أحياناً أخصائيين من حكومة الهند ومن أعضاء الجمعية الخديوية الزراعية لدرس أتربة العراق وامكانياته الزراعية . ويرجع بعض هذه التقارير الى سنة ١٩٠٣ ، وقد يكون هناك قسم يرجع الى ما قبل ذلك . ومن جملة هذه التقارير تقرير رفعه السر جون اليوت — أحد كبار موظفي دائرة لزراعة في الهند — عام ١٩٠٣ عن طقس العراق ومقارنته بطقس جهات الهند ومصر ، وقد اعتمد في كتابته على سجلات المقيم البريطاني في بغداد واقتبس منها كثيراً من الاحصائيات ؛ وتقرير آخر رفعه السر فودن — في السنة عينها — عن « الامكانيات الزراعية في العراق[1] » أبان فيه صلاح أرض العراق لزراعة الحبوب والقطن والاثمار وأيد ما اشيع عن خصوبتها وامكان قيام مشاريع ري وزراعة كبرى فيها . وقد أثبت السر فودن في تقريره هذا صلاح أرض العراق وطقسه لزراعة القطن بصورة خاصة فقال ان البلاد تقع في منطقة القطن وان طقسها موافق لزراعته بالرغم من ارتفاع درجة الحرارة فوق ما هي عليه في دلتا النيل بعد ان دلت التجارب على ان نمو شجرة القطن يبلغ أشده في أراضي مصر العليا حيث الحرارة أشد مما هي في الدلتا ، وأثبت ان في الاستطاعة الحصول على حاصل جيد في الاماكن الشديدة الحرارة القليلة الرطوبة بخلاف ما هو معروف من ان أجود أنواع القطن تنبت في الاماكن التي ترتفع درجة الحرارة فيها تدريجاً

(١) Agricultural Possibilities in Mesopotamia

وتكون درجة رطوبة هوائها عالية ؛ وقال انه لا يرى مايحول دون نجاح زراعة القطن المصري في العراق ولاسيما ما يزرع منه في مصر العليا . وجاء في التقارير عن الاتربة ان نسبة أملاح النتروجين وحوامض الفوسفور والبوتاس في أراضي دجلة تلائم حاجة النباتات ، ولم تظهر هذه التقارير نقصاً في أراضي الفرات سوى افتقار بعضها الى أملاح النتروجين .

* * *

وقد بقي الاستعماريون البريطانيون ينادون بامكان قلب أراضي الرافدين الى جنة غناء تدر على الرأسماليين الخير الوفير حتى أوائل سني الحرب العامة ليبرروا النفقات العظيمة التي كلفتهم إياها الحملة العسكرية على العراق وكان الغرض الحقيقي من القيام بها ضمان سلامة طريق الهند[١] : فقد قال اللورد كرزن في خطاب له في مجلس النواب البريطاني في ٦ كانون الثاني سنة ١٩١٥

« ان العراق البلاد التي كانت تموج يوماً بمزارع الحبوب »
« ويحيا فيها عدد كبير من السكان حياة موفورة قد »
« أصبحت الآن صحراء قاحلة . ولكنني آمل ان تسترجع »
« في عهدها الجديد ماضي مجدها فتعود هذه الصحراء كما »
« كانت جنة نظرة[٢] . »

وما كاد يستقر لهم الامر في العراق سنة ١٩١٧ حتى باشروا بالعناية

---

(١) كما يتبين من الامر الصادر الى السر جون نكسن الذي قاد الحملة الاولى على العراق . ص ٣٨ من :
Loyalties, Mesopotamia 1914-1917 By Sir Arnold. T. Wilson

(٢) ص ١٠٤ من : Loyalties, 1914-1917. Wilson

بشؤون الزراعة والري فعينت ادارة الاحتلال الليوتننت كولونيل كراهام عام ١٩١٨ لاجراء تجارب زراعة الحبوب ، فدرس أصناف الحبوب المزروعة فى الحلة والفلوجة ، وجرب زراعة سبعة وثمانين نوعاً من أنواع الحنطة والشعير لانتقاء ما يلائم طبيعة البلاد وأرضها منها ، ودرس أيضاً زراعة الحبوب فى جهات العراق المختلفة كالزبير والبصرة والناصرية والعمارة والحلة والكوت و بغداد و بعقوبة والموصل ، وأبان فى تقرير نشره عام ١٩٢٠ ان أرض العراق تصلح لزراعة أجود أنواع حنطة الخبز وشعير التخمير وتستطيع ان تصدر الى أسواق العالم كميات كبيرة من الحبوب[١] .

وكان العراق بعد ان دمرت الجيوش المتحاربة مزارعه مهدداً بالمجاعة وقد ارتفعت فيه أسعار الحبوب حتى باع الزراع ما احتفظوا به من البذور ، فوضع المستر كاربت ، وكان القائم باعمال الزراعة في ادارة الاحتلال ، منهاجاً لزرع ٦٠٠٠٠٠٠ فدان من الارض والحصول على ٢٨٠٠٠٠٠ طن من الحبوب ، لسد حاجة الجيش (وقد قدرت بـ ٩٠٠٠٠٠ طن) والاهلين . وقد اقتضى هذا المنهاج تموين الفلاحين بـ ١٥٠٠٠٠ طن من البذور بلغت قيمتها ٢٥٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ، واقتضى كذلك صرف مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية لتطهير الانهر ومبلغ ٣٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية كسلفات زراعيـــة للفلاحين ، فبلغت مجموع مخصصات المشروع ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ، ثم اضيف اليها بعـــد ذلك مبلغ ١٠٠٠٠٠٠

---

(١) Note on The Wheates and Barleys of Mesopotamia To-gether WithObservations on Local Conditions, Agricultural Dept. 1920

ليرة انكليزية لتسديد نفقات الموظفين وقيمة الآلات الزراعيـــة ونفقات النقل . وحصر المشروع أول الامر بالاراضي التي تسقى من نهر الفرات ، ولـكنه لم ينجح لأن تخمينات الاراضي وضعت بموجب خرائط غير مضبوطة ولان الآراء استمدت من السجلات العثمانية — وكان أغلبها غير صحيح — ولأن أراضي الفرات كانت لا تزال مجهولة لدى السلطات المحتلة . وقد عرقلت الاضطرابات بين القبائل سير أعمال الري فنقصت الاراضي المخمنة للزراعة مقدار ١٠٠٫٠٠٠ فدان . وتبين كذلك ان البذور التي جلبت من الهند لم تأت بالمحصول المأمول منها لعدم صلاح الارض لنموها ، وان كميات كبيرة من مقدار الماء الذي ظن انه يكفي لسقي هذه المزارع كانت تتوارى في شقوق الارض . على ان المحصول بلغ بالرغم من ذلك مقدار ١٢٥٫٠٠٠ طن ، استعاضت الادارة المحتلة به عن استيراد الحبوب من الهند ، وقد كانت مهددة بالمجاعة أيضاً ، وكانت كلفة مثل هذا المقـــدار من الحبوب لو استورد من الهنـــد تنوف على مليوني ليرة انكليزية . وقد استفادت السلطات المحتلة من المساعدات والسلفات التي قدمتها الى الشيوخ في الفرات في تعزيز نفوذها واكتساب حب القبائل[١] .

وقد اهتمت ادارة الاحتلال أيضاً بدرس الحشرات الزراعية وحياة النبات في العراق فدرس الكابتن بوكستن (P. A. Buxton) حياة الحيوان والنبات[٢] ، ودرس الكابتن داوسن (V. H. Dowson) أمراض النبات

---

(١) ص ٥٤ — ٥٨ : Mesopotamia, 1917–1920, Wilson

(٢) ومما نشره : (Survey of Iraq Fauna) , (Animal Life in Deserts)

خاصة ، ثم استقدم الميجر ومسهرست (Major Wimshurst) مع هيئة من الاخصائيين للقيام بمهمة درس حياة الحشرات والنباتات ومكافحة الامراض النباتية . وتولى المستر وبستر (J. F. Webster) دراسة الاتربة والاملاح وكتب عنها عدة تقارير[١] أظهرت للانكليز ان اعادة هذه الارض الى خصوبتها الاولى تتطلب نفقات كثيرة لم تكن متيسرة لديهم يومذاك[٢].

واهتم الانكليز كذلك بزراعة القطن بعد ان تم لهم احتلال العراق فعينوا المستر هولند والمستر ولسن سنة ١٩١٧ لدرس الموضوع وتقديم تقرير عنه فاظهرا في تقريرهما ان التربة والمناخ يلائمان زراعة القطن واقترحا استقدام خبير لاجراء التجارب واختيار المناطق الصالحة ، فاوفدت حكومة الهند الكابتن توماس (R. Thomas) ، أحد موظفي دائرة الزراعة في الهند ، فعين خبيراً زراعياً في ادارة الاحتلال في أواخر سنة ١٩١٧[٣] . وقام على أثر قدومه بجولة في أراضي شط العرب ووادي دجلة — بين البصرة و بغداد — وأراضي الفرات المحيطة بالناصرية والحلة ، ثم اختار أرضاً في

---

(١) ومما نشره في الموضوع :

1- The Mechanical Analysis of arid and semi arid soil with special reference to Mesopotamia. Dept. of Agriculture. Memoir Mo.4 1921

2- Farthur studies on alkali soil in Iraq. Dept. of Agriculture. Memoir. No. 5. 1921

3- Alkali Land in Iraq. A preliminary Investigation. Dept. of Agriculture. Memoir. No. 1 1921

(٢) ص ٥٩ — ٦٠ Mesopotamia, 1917-1920. Wilson

(٣) ص ٧٥ من المجلد الـ ١٨ من : Bulletin of The Imperial Institute of 1920

« الـكرادة » أجرى فيها تجار به التي تضمن نتائجها تقرير نشر عام ١٩١٩[١] . أبان فيه ان الغرض من التجارب التي قام بها انتقاء أنواع القطن التي تصلح للزراعة في مناخ وتربة العراق وتعطي حاصلاً وافياً . وقد أظهرت التجارب التي قام بها ان تربة العراق ومناخه يساعدان على نمو بعض أنواع القطن الاميركي والقطن المصـــري المسمى « بالتركي » ، وان النوع المسمى (Webber 49) يعطي أكبر حاصل بالنسبة لبقية الانواع . ومما قاله ان زراعة القطن في العراق تحتاج الى كمية من الماء أكبر مما تحتاج اليه زراعة القطن في مصر . وكان من رأيه ان أهم ما تحتاج اليه زراعة القطن في العراق :

(١) تأسيس حقول تجريبية يديرها أخصائيون مدربون .

(٢) تأسيس دائرة لبث الدعاية لزراعة القطن بين الفلاحين والزراع .

(٣) تهيئة أسواق ومحالج ومكابس .

(٤) تأسيس دائرة لمراقبـــة أحوال الطقس ومكافحة الحشرات والامراض التي تنتاب القطن .

(٥) تهيئة رؤوس الاموال والايدي العاملة .

(٦) تشجيع السكنى في الاراضي الصالحة لزراعة القطن وتسهيل ريها .

(٧) تهيئة مصانع استخراج الزيت من بذور القطن .

(٨) القيام بمشاريع الري لتوفير ما تحتاج اليه زراعة القطن من المياه .

---

(١) The Possibilities of Mesopotamia as a Cotton Growing Country, Notes : II, III and IV, by R. Thomas B. Sc., Cotton Expert, 1920

(٩) منع استيراد أي نوع من أنواع البـــذور عدا ما تستورده دائرة الزراعة[١].

وقد حاولت دائرة الزراعة في ادارة الاحتلال ان تنشر زراعة القطن وان تقوم بها بطريقة تجارية فوزعت ثمانين فداناً من الارض انتزع من قبل الفلاحين تحت اشرافها ثم وزعت خمسمائة فدان اخرى على جماعة من الملاكين لهذا الغرض . وأوفدت جمعية زراعة القطن البريطانية اثنين من رجالها لدرس ومراقبة سير هذا المشروع فتبين لها ان من الميسور القيام بزراعة القطن بنطاق واسع فاقترحا على الجمعية ان تقوم هي بمثل هذه التجربة اذا ضمنت الحصول على مساعدة الحكومة المحلية . وكان رأي المستر توماس ان مما يحول دون نجاح زراعة القطن بنطاق واسع افتقار البلاد الى مشاريع الري والى الايدي العاملة ، وان أعظم ما يمكن الحصول عليه لا يتجاوز المليون بالة في السنة[٢]. وعلى أثر التقرير الذي رفعه عضو جمعية زراعة القطن البريطانية أوفدت الجمعية المستر فيبر ، أحد المهندسين المستخدمين لديها ، لانشاء محلج لحلج محاصيل سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ . واهتمت دائرة الزراعة بقضية البذور فاستوردت عام ١٩٢٠ عشرين طناً من نوعين كانت قد نجحت زراعتهما في تجارب سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ ، واستقدمت عدداً من الخبراء

---

(١) ومن تقارير الكابتن توماس عن زراعة القطن في العراق التقريرين التاليين :
Interim Report on Cotton Experimental Work in Mesopotamia in 1918

(٢) Report on Cotton Experimental Work in Mesopotamia in 1918
The Possibilities of Mesopotamia as a Cotton Growing Country

بزراعة القطن بالطريقة التجارية في مصر . ولكن هذه المساعي باءت بالفشل لأن الزراع الذين غامروا بهذه التجربة في أراضي دلتاوة وبلد روز والفلوجة تكبدوا خسائر جمة ولم يحصلوا على ما كانوا يتوقعون[١] .

وكانت المبالغ الطائلة التي انفقت على هذه المشاريع التي لم تعد بفائدة ظاهرة قد أثارت ضجيجاً عالياً في الاوساط السياسية في انكلترة ، ورأى البعض ان اهتمام السلطة المحتلة بهذه الشؤون التي لا علاقة لها بالجيش كان ضرباً من العبث ، وعلى ذلك أوفدت حكومة الهند السر جون هيوت قبيل عقد الهدنة ليدرس مشاريع الري والاعمال الزراعية التي قامت بها السلطة المحتلة وعلاقتها بالجيش والحركات العسكرية ويرى فيما اذا كان هناك سبيل لرفع هذه التكاليف عن كاهل الجيش . فبين في تقريره انه لم يجد ما يبرر تكبد الجيش المحتل مثل هذه النفقات التي بلغت المليوني ليرة انكليزية ، فكان هذا الرأي نذيراً بايقاف العمل في هذا السبيل[٢] .

ولم يكن مستقبل العراق معلوماً في أثناء مفاوضات الصلح وقد اختلفت آراء الانكليز في ضرورة البقاء فيه او مغادرته ، وكان الرأي العام البريطاني وكثير من الموظفين البريطانيين ورجال الصحف يجهلون ما كان يجري وراء الستار ويجهلون كذلك ما سيؤول اليه أمر الاتفاقيات السرية أمام إصرار المستر ولسن رئيس الولايات المتحدة على نقاطه الاربعة عشر فكان هذا التباين عاملاً آخر في توقف العمل في مشاريع الري والزراعة . وتبين ان

---

(١) Administrative Report of The Department of Agriculture in Mesopotamia For The Year 1920

(٢) Mesopotamia 1917-1920, Wilson : ص ١٦٦ — ١٦٨

اعادة الحياة الزراعية لبلاد العراق بحيث تكون صالحة لاستثمار الرأسماليين يحتاج الى ما لا يقل عن الخمسين مليون ليرة انكليزية على الاقل ، ولم يكن بين أصحاب المصارف ورجال المال والرأسماليين من يرضى ان يغامر بمثل هذا المبلغ في مشاريع مجهولة العاقبة وفي بلاد لم تستقر أحوالها على حال ولم يكن ينتظر يومئذ ان تستقر أحوال هذه البلاد في مدة قصيرة . وكان خطر قحط الحبوب في العالم قد زال بتقدم وسائل الزراعة التي جعلت باستطاعة الفلاح الواحد في كندا والولايات المتحدة مثلاً ان يزرع ماينوف عن الـ ٥٠٠ فدان ، وازداد حاصل مزارع الحبوب بزيادة العناية بالحبوب وتحسين أنواعها (١) .

وقد اختلت شؤون العالم الاقتصادية بعد عام ١٩٢٠ واضطربت الاحوال المالية في اوربا فلم يبق مجال لتحقيق تلك الخيالات التي أثارها الرأسماليون قبل الحرب العامة فخيل للناس انها كانت سراباً .

ولم يبق للاستعمار بين الانكليز بعد ان تخلصوا من منافسة الالمان وأصبحوا بأمن من الاخطار التي كانت تتهددهم قبل الحرب العامة — كخوفهم من انتعاش الدولة العثمانية وانتشار فكرة الوحدة الاسلامية — حاجة بمثل هذه الوسائل التي استخدموها في اثارة اهتمام الرأي العام البريطاني واتخذوا منها ذريعة للتدخل في شؤون العراق في عهد الدولة العثمانية ومقاومة النفوذ الجرمني فيه . ورأوا ان يطمئنوا مصالحهم في الوضع السياسي الذي عقب الحرب العامة بوسائل جديدة تلائم الزمان . وهكذا اسدل الستار على فصل من فصول الاستعمار .

---

(١) ص ١٦٥ و ٢١٦ — ٢١٧ و ٢١٥ — ٣١٦ : Mesopotamia, 1917-1920, Wilson

الفصل التاسع

النفط

ليست قصة لنفط بحديثة عهد فقد عرف البشر هذه المادة واستعملها للاستنارة في البيوت وفي المعابد وفي معالجة الامراض الجلدية منـذ أقدم العصور ، وقد استعمل القار أيضاً في طلاء سطح السفن والمباني . وكان أول عهد البشر بها في بلاد الرافدين وبلاد ايران[1] .

غير ان تاريخ النفط الحديث يبدأ بوقوع المستر صموئيل كير على منبع نفط في أثناء قيامه بحفر الآبار لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانية قبيل الحرب الاهلية في الولايات المتحدة . ولم يكن يقدر أهميته يومئذ فراح يضعه في القناني و يبيعه كعلاج للكوليرا والنزلة الصدرية والسل وأمراض الكبد ، فلما جاءت سنة ١٨٥٩ لفت هـذا العلاج نظر الكولونيل ادورد دريك فاسرع الى ولاية بنسلفانية وحفر فيها أول بئر لاستخراجه بواسطة الآلات البخارية . فكان ذلك فاتحـة عهد صناعة النفط بالاساليب والوسائل الحديثة . ثم امتدت يد المستر جون روكفلر الى هذه الصناعة حوالي سنة ١٨٨٠ فقبض على خناقها وافتتح عهد الصراع الرأسمالي عليها فاخذت أهميتها

---

(١) يجد القاريء خلاصة موجزة في ذلك في مجموعة محاضرات السر جون كادمن التي جمعها وطبعتها شركة نفط خانقين في كتيب صغير أسمته « اسطورة النفط » وقد القيت هذه المحاضرات في لندن في المدة بين ٦ آذار و ١٠ نيسان من سنة ١٩٣٠

ويجد كذلك بحثاً مسهباً في هذا الموضوع في كتاب « النفط مستعبد الشعوب » (ص ٢٠ — ٢٨) لصاحبه الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك (مطبعة الفن الحديث — بيروت ١٩٣٤) وهو الاول من نوعه باللغة العربية

تتضاعف يوماً بعد يوم باختراع الآلات التي تشغل بالنفط واختراع السيارات واحتلال النفط تدريجاً المكانة التي كانت للفحم في مختلف الصناعات[١].

وخطر لأحد رجال الانكليز عام ١٨٨٢ ان في الاستطاعة الاستفادة من النفط في البواخر والسفن التجارية والحربية — ولكن هذا الرجل الذي أصبح فيما بعد الاميرال اللورد فيشر كان يهمه أمر الاسطول أكثر مما يهمه أمر السفن التجارية — فاخذ على نفسه دعوة رجال بريطانية الى استعمال النفط لتحريك سفن الاسطول ، وكان يعتقد « ان الاستعاضة بالنفط عن الفحم تضاعف قيمة الاسطول » و « ان استعمال النفط كوقود يزيد في قوة الاسطول البريطاني بنسبة ٣٣ في المائة ويجعل بالاستطاعة تجهيزه بالوقود في عرض البحر بعيداً عن مرافئ الاعداء . » ... « بينما استعمال الفحم يستلزم ان يكون ثلث الاسطول منشغلاً دائماً بالتردد على مراكز تموين الفحم . » وان استعمال النفط يزيد في السرعة بمقدار ثلاث عقد في الساعة ... — والسرعة هي الكل في الكل في الحرب - ويقلل عدد عمال الآلات والافران بنسبة ٦٠ بالمائة . وان الفحم يتلف بالخزن اما النفط فلا يؤثر الخزن فيه[٢].

وكان الدعاية التي بثها اللورد فيشر — وقد تولى رئاسة ديوان البحرية البريطانية[٣] سنة ١٩٠٤ — تأثير عظيم في الفات نظر الانكليز الى أهمية

---

(١) ص ١٣ — ١٦ : The Secret War by F. C. Hanighen and Anton Zischka, London 1935

(٢) ص ٢٤ : We Fight For Oil, by Ludwell Denny وراجع أيضاً ص ٤٠ — ٤١ (الحاشية) من كتاب « النفط مستعبد الشعوب » و ص ١٧ — ١٨ من : The Seret W.r

(٣) First Lord of The Admirality

النفط — لاسيما وقد كان في حيازة الولايات المتحدة ثلاثون مليوناً من الخمسة وثلاثين مليون برميل مما يستخرج من هذه المادة — وسوقهم الى خوض غمار الحرب النفطية لاسيطرة على مراكز النفط في العالم[١] . وكان اللورد فيشر كذلك أول من اكتشف شخصية هنريه ديتردنك وشجع الحكومة البريطانية على استخدامه في الحرب النفطية فقاد كثيراً من الحملات الرأسمالية في هذه الحرب الطاحنة وفاز بكثير من الانتصارات حتى لقب بنابليون النفط . وانظم المستر ونستن تشرشل الى الرجلين فكان الثلاثة قواد الجبهة الرأسمالية البريطانية لاسيطرة على نفط العالم . وقد كشف المستر تشرشل قبيل الحرب العامة — وكان رئيس ديوان البحرية البريطانية — أمام مجلس النواب البريطاني عن سياسة الحكومة البريطانية في هذا الشأن فقال ان الحكومة تستهدف في سياستها ان تجعل البحرية البريطانية تملك

---

(١) كانت الحرب الخفية التي استعرت نيرانها بين دوائر الرأسماليين من جهة والدوائر السياسية الاستعمارية من جهة اخرى منذ أواخر القرن التاسع عشر — ولاسيما بين بريطانية والولايات المتحدة — من أهول الحروب الرأسمالية الخفية . ولم تكشف هذه الحرب عن الروابط التي تربط الرأسماليين في كل دولة برجال الحكومة والسياسة وعن تسخير الرأسمالية رجال الدولة لمصالحهم فحسب بل قد أثبتت أيضاً ان الرأسماليين والدوائر السياسية ورجال الحكومات يؤلفون في الحقيقة عصابة واحدة للنهب والسلب واستغلال الشعوب . ويرى القارئ قصة هذه الحرب في كثير من الكتب التي نشرت بعد الحرب العامة ومنها كتاب « النفط مستعبد الشعوب » وهو أول كتاب باللغة العربية يبحث هذا الموضوع وكتابي (The Secret War) , (We Fight For Oil) وقد اشير اليها ، ومنها أيضاً :

Oil ; Its Influence on Politics, by Oelaisi, Francis (London, 1922)
Oil in The World War, by Fanning, L. M. (New York, 1922)
Oil Imperialism, by Fischer, Louis. (New York, 1926)
The Oil War by Mohr, Anton (New York, 1926)

وتستخرج بنفسها كل ما تحتاج اليه من النفط وذلك بانشاء مخازن احتياطية للنفط في بريطانية تسد حاجة الاسطول أثناء الحرب وتستطيع ان تتغلب على تقلبات الاسعار وقت السلم ، وجعل البحرية قادرة على شراء النفط الخام باسعار بخسة من الاسواق ، ثم بان يكون في حيازتها مقدار من ينابيع النفط التي تجهزها ولو بقسط مما تحتاج اليه من هذه المادة[١].

وكان من أول بوادر هذه الحرب النفطية حملة الرأسماليين الانكليز ومن ورائهم الحكومة البريطانية للسيطرة على ميادين النفط في ايران .. وكان المستر وليم دارسي قد استحصل في سنة ١٩٠١ من مظفر الدين شاه على امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه والقيام بما يتطلبه ذلك من المشاريع والانشاءات في كافة أراضي ايران عدا الولايات الخمس الشمالية (اذربايجان وغيلان ومازندران واستراباد وخراسان) لمدة ستين سنة فتشكلت شركة النفط الانكليزية الفارسية لتتولى القيام باستثمار ينابيع النفط في الاراضي الايرانية[٢].

---

(١) Denny ص ٢٦

(٢) وقد جاء في كتاب « النفط مستعبد الشعوب » ص ٤٦ — ٤٩ ، وكذلك في كتاب « The Secret War » ص ٦ — ١٢ الذي استق مؤلفه على ما يذكر ما أورده من المعلومات من كتاب Antoine Zischke, La Guerre Serete Pour Ie Petrole, 1933 استناداً الى الاوراق الرسمية الفرنسية (File No 23779-1925, French Secret Service, Second Bureau) ان الحكومة الانكليزية هي التي قامت في الحقيقة بتاليف هذه الشركة بعدما سلبت المستر دارسي من امتيازه بحيلة شيطانية دبرها أحد منتسبي دائرة التجسس البريطانية واسمه « سدني رايلي » (واسمه الحقيقي روزنبلوم وهو يهودي) اذ تزيا بزي راهب واقنع المستر دارسي — الذي رفض ان يبيع الامتياز الى أصحاب رؤوس الاموال — ان يمنحه اياه ليستثمره في سبيل

ولما نشبت الحرب العامة تبين للجميع ان لا سبيل الى النصر الا على مجار من النفط ، اذ كان النفط المحرك الرئيسي لجميع آلات الحرب وأدوات القتال من مدرعات وبواخر وسيارات وطيارات وغواصات ، وكان كثير من المفرقعات يصنع من مواده ، وقد استعمل المتحاربون النفط كذلك لتوليد الدخان الذي كانوا يحجبون به سفن القتال عن أعين العدو لتتمكن من القيام بمناوراتها الحربية بعيدة عن قنابل الطيارات وقذائف الغواصات . وكانت وسائط النقل وساحبات المدافع والطائرات قد تضاعف عددها عشرات المرات في خلال الحرب العامة فقد كان لدى الجيش الفرنسي أبان الحرب مائة وعشرة سيارة من سيارات النقل وستون ساحبة ومائة واثنين وثلاثون طائرة فلما جاءت سنة ١٩١٨ بلغ ما لديه من سيارات النقل ٧٠٠٠٠ سيارة ومن الطيارات ١٢٠٠٠ طائرة . وساقت الولايات المتحدة بدخولها الحرب ١٠٥٠٠٠ سيارة نقل و ٤٠٠٠ طائرة ، حتى بلغ ما يستهلك من النفط في اليوم الواحد ١٢٠٠٠٠ برميل . وكانت المانية قد وجهت غواصاتها على حاملات النفط فهددت الحلفاء في الصميم واشتدت حاجة فرنسة الى النفط حتى كتب كليمانصو الى الرئيس ولسن يقول[1] :

« ان انقطاع النفط عنا يوقف حالاً كافة أعمال الجيش »

نشر الديانة المسيحية في ايران . فلما حصلت الحكومة الانكليزية على الامتياز تشكلت على الاثر « شركة النفط الانكليزية الفارسية » برأس مال قدره مليوني دولار ، ولم يكن أحد يعرف شيئاً عن مورد المال وحملة الاسهم حتى كشف الستار عن هذا السر عام ١٩١٤ فتبين ان الحكومة البريطانية كانت تملك (٥٦) في المائة من عدد الاسهم

(١) The Secret War ص ٥٥ — ٥٦ و Denny ص ٢٧ — ٢٨

« وقد يضطرنا لقبول صلح لا يروق الحلفاء . ان الحد »
« الادنى الذي يجب ان يكون جاهزاً لدى الجيوش »
« الفرنسية من النفط حسب تقدير القيادة العليا لا يقل »
« عن ٤٤٠٠٠٠ طن والاستهلاك الشهري لا يقل عن »
« ٣٥٠٠٠٠ طن . على ان هذه الكمية قد انخفضت الآن »
« الى ٢٨٠٠٠٠ طن وربما نفذت اذا لم تتخذ الولايات »
« المتحدة التدابير العاجلة والحازمة . ان هذه التدابير »
« يجب ان تتخذ حالاً من غير ان تتأخر يوماً واحداً »
« حفظاً لسلامة الحلفاء جميعاً . وان من أهم مستلزمات »
« هذه التدابير ان يستحصل الرئيس ولسن من شركات »
« النفط الاميركية على حاملات نفط لها حمولة احتياطية »
« لا تقل عن ١٠٠٠٠٠٠ طن . ان سلامة الحلفاء في »
« الميزان ، فان شاؤا ان لا يخسروا الحرب في اللحظة التي »
« يقوم الالمان فيها بهجومهم العظيم فعليهم ان لا يقطعوا »
« عن فرنسة النفط الذي له في حروب الغد من القيمة »
« بقدر ما الدم فيها . »

وقد تحقق النصر للحلفاء فعلاً بعد ان توفر النفط في ميادين القتال ، حتى قال اللورد كرزن في مؤتمر النفط (سنة ١٩١٨) « ان الحلفاء فازوا بالنصر على فيض من النفط . » وقال المسيو هنري بيرانجه ، ممثل الحكومة الفرنسية في هذا المؤتمر ، « ان النصر الذي فزنا به ما كان ليتحقق لولا دم

آخر هو دم الارض الذي نسميه بالنفط . » وقد بلغ مجموع ما استهلكه الاسطول الانكليزي من النفط في خلال الحرب العامة (٩٬١٠٠٬٠٠٠) طن وما استهلكه الجيش الانكليزي (١٬٢١٩٬٠٠٠) طن ، وما استهلك من قبل الجيش الفرنسي (١٬٨٥٥٬٠٠٠) طن[١].

وهكذا فان الحرب لم تنته الا وقد أعطت الدول درساً بليغاً في قيمة النفط في الحروب ، فضاعفت بذلك جشع الرأسمالية ومن ورائها الدوائر السياسية في هذه المادة وزادت في لهيب النزاع الذي كان دائراً بينهم للحيازة على ينابيع النفط في بقاع الكرة الارضية . وقد كان من أهم عوامل هذا النزاع ، للبادين التي تجري من تحتها أنهار من النفط في الوادي الكائن بين بغداد والموصل ، فقد اشتدت رغبة بريطانية في الحصول على هذه الثروة الكامنة حتى ذهب بعض الباحثين في الشؤون السياسية الى ان مصالح الانكليز في نفط العراق تفوق في أهميتها مصالحهم السياسية والحربية فيه[٢].

* * *

ظهرت الادلة على وجود النفط في أرض الرافدين منذ أقدم العصور ، وكان من هذه الادلة : النصب الناري القريب من كركوك ، وهو عبارة عن شعاع تغذي ضوءه الغازات المتصاعدة من جملة شقوق في جوف الارض ،

---

(١) Denny ص ٢٨

(٢) Iraq and The British Treaties. Foreign Policy Association, Information Service, August, 20, 1930, Vol. VI, No. 12

و يظن انه النصب الذي القي فيه بامر من نبوخذنصر ثلاثة من اليهود ؛ ومنها أيضاً مجاري النفط الاسود بين بغداد والموصل ، وقد أشار اليها السائحون فيما كتبوه عن هذه البلاد[١]. وقد استفاد المصريون على عهد الفراعنة من النفط الاسود — وكانوا يحملونه الى مصر من أماكن بالقرب من هيت — في تحنيط الموتى[٢].

على ان هذه المادة بقيت مهملة حتى انتبه الرأسماليون الى أهميتها بعد ان شاع استعمالها فى الصناعات وفى تحريك الآلات ، فبثوا رسلهم يفتشون عنها فى أطراف المعمورة وفى مجاهل الكرة الارضية .

وكان بعض مروجي فكرة الاستعمار قد حملوا الى الرأسماليين نبأ وجود مقادير غزيرة من النفط تحت سطح أرض الرافدين ، وذهبوا الى ان هناك بحيرة من النفط تمتد من سواحل بحر الخزر فى الشمال الى سواحل برما فى الجنوب وان أرض العراق تغطي وسط هذه البحيرة . فجاءت العراق بعثة من الفنيين عام ١٨٧١ لترى ما اذا كان فى الاستطاعة استثمار ينابيع وادي الرافدين للاغراض التجارية فتبين لها ان فقدان وسائط النقل لحمل النفط الى سواحل البحر الابيض المتوسط يحول دون نجاح أية شركة تتولى استخراج هذا النفط لغرض التجارة فى منافسة النفط الروسي والاميركي ؛ ولكن هذه البعثة أكدت بالرغم من ذلك جودة النفط الموجود فى العراق وغزارته[٣].

---

(١) « اسطورة النفط » ، للسر جون كادمن

(٢) « النفط مستعبد الشعوب » ص ٢٥

(٣) F. Maunsell, The Mesopotamian Petroleum Field, in The Geographical Journal, Vol. IX (1897)

وانتبه السلطان عبدالحميد — على أثر ظهور هـذه الشائعات — الى أهمية أراضي النفط فى ولاية الموصل فاصدر سنة ١٨٨٨ « فرماناً شاهانياً » حصر بموجبه حق التحري عن النفط ومنح امتيازات استخراجه بالخزينة الخاصة (وبذلك أصبحت أراضي النفط من الاملاك السنية) وذلك لأن التشريع العثماني كان يحصر حق التعدين باصحاب الاراضي التي يكتشف بها المعدن[١].

وقد ظهرت بوادر النزاع على نفط العراق بين الدول منذ أوائل سني القرن العشرين[٢] ، فقد جاءت العراق عام ١٩٠١ بعثة من الفنيين الالمان لدرس ينابيع النفط فيه وأبلغت الحكومة الالمانية فى تقريرها بان تحت سطح العراق بحيرة نفطية لا ينفذ معينها ، وحرضتها على الاسراع للسيطرة على هذه الارض واستخراج النفط من ينابيعها للتخلص من تحكم شركة « ستاندرد » الاميركية التي كانت على وشك السيطرة على جميع ينابيع النفط فى العالم[٣] . وزار العراق الدكتور روربخ — داعية الاستعمار الجرمني — عقيب نجيء هذه البعثة فايدها فيما ذهبت اليه وصرح بان هذه

---

(١) « النفط مستعبد الشعوب » ص ٧٧ — ٧٨ و Earle ص ١٠

(٢) وكانت رحى الحرب النفطية دائرة بين انكلترة والولايات المتحدة ، في شخص ديتردنك وروكفلر ، في أميركا الشمالية والوسطى وروسية وفي كافة أسواق العالم . وقد انضمت المانية الى هذه الحرب الخفية قبيل القرن العشرين لما تبين لها ان مستقبل حياتها الصناعية وفوزها فى النزاع الرأسمالي العالمي المنتظر يتوقفان الى حد بعيد على حيازتها على المقادير الكافية من النفط . (راجع في هذا الشأن كتاب Denny وكتاب The Secret War وكتاب « النفط مستعبد الشعوب »)

(٣) Parliamentary Papers, 1921 Cmd. 675

الارض مشبعة بالقار والنفط وغازات الهيدروكاربونات ، وان مستقبل الينابيع فيها أعظم من حاضر ومستقبل ينابيع بحر الخزر . ولم تمر على هذه التخرصات غير فترة قصيرة حتى استحصل البانق الالماني سنة ١٩٠٤ — لما كان له من النفوذ في الباب العالي — على اذن بالقيام باعمال مسح ميادين النفط في وادي الرافدين على ان يكون له الاختيار في التعاقد مع الدولة العثمانية بعد انقضاء سنة على تاريخ مباشرة أعمال المسح لاستخراج النفط من هذه المنطقة ، ولكن البانق العثماني — وكان منشغلاً في معالجة مشاكل سكة حديد بغداد — لم يواصل مساعيه في هذا السبيل فوقفت عند هذا الحد[1].

وبينما كانت الرأسمالية الانكليزية مجدة في سعيها للحيازة على ينابيع النفط في ايران ، والرأسمالية الالمانية تواصل السير نحو ينابيع الموصل ، امتدت يد الرأسمالية الاميركية من وراء البحار تطلب نصيبها من هذه الغنائم ؛ وذلك ان الرئيس روزفلت أوفد الاميرال شستر (Colby. M. Chester) سنة ١٨٩٩ ، الى الباب العالي بحجة إغاثة الارمن والمطالبة بتعويض للمبشرين الاميركيين الذين اعتدي عليهم في أثناء المذابح[2] ، لدرس المشاريع الاقتصادية التي يمكن للرأسمالية الاميركية ان تستثمرها . ولم يلبث الاميرال شستر طويلاً حتى تخلى عن وظيفته في البحرية الاميركية وعاد الى البلاد

---

(١) Earle ص ١٥

(٢) والرأسماليون الاوربيون هم الذين حرضوا الارمن — وكانوا على أتم وئام مع العثمانيين حتى صموا بالرعية الامينة — على القيام بوجه السلطة العثمانية ، كما فعلوا مع بقية رعايا هذه الدولة ، ليتخذوا من ذلك ذريعة للاصطياد في المياه العكرة باسم الانسانية والدين

العثمانية يطالب بمنحه امتيازات مد السكك الحديدية واستخراج النفط والتنقيب عن المعادن في بلاد الانضول والعراق . ولكنه لم ينل من السلطان عبدالحميد غير وعود لا طائل تحتها ؛ على ان مساعيه كانت من جملة أسباب الخلاف الذي نشأ بعد الحرب العامة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية حول نفط الموصل[١].

ودخلت الرأسمالية الانكليزية الى ساحة النزاع على أثر دخول الولايات المتحدة بتقدم جماعة دارسي (وعلى رأسهم البارون انشكيب) التي جاءت تطالب بمنحها امتياز استخراج النفط في أراضي الدولة بمقتضى الشروط التي عرضت قبلاً على البانق الالماني (وكان السفير البريطاني لدى الباب العالي يعضد مساعيها هذه) فبقي السلطان عبدالحميد يماطل — وكان يسيء الظن بالانكليز للأسباب التي مر ذكرها في الفصول السابقة — الى ان وقع انقلاب سنة ١٩٠٨ الذي خسر به السلطان عرشه فتوقفت هذه المفاوضات . ولما انتقلت ملكية الاراضي السنية بزوال عبدالحميد الى خزينة الدولة ، اندمجت مفاوضات النفط بالمساومات التي جرت يومئذ بين حكومة الاتحاد بين من جهة وفرنسة وانكلترة من جهة اخرى حول عقد القروض وتزييد الرسوم الكمركية ، ولما كانت الدولتان تعارضان في تزييد الرسوم أهملت الحكومة العثمانية طلب هذه الجماعة[٢].

وأعاد الانكليز الكرة في سنة ١٩١٢ لاستحصال امتياز النفط ، وكان

---

(١) Parliamentary Papers, Cmd. 675. (1921)

(٢) راجع ص ١٢٣ — ١٣٠

يمثلهم السر ارنست كاسل الذي استقدم من قبل الاتحاديين لتأسيس البانك الوطني التركي ، وكان من محبذي تعاون الرأسماليين الانكليز والالمان في مشروع سكة حديد بغداد وغيره من المشاريع في البلاد العثمانية[١]. وكان المستر شستر الاميركي قد جدد مساعيه للحصول على الامتيازات واستحصل من الاتحاديين وعداً تحريرياً في هذا الشأن[٢]، فأدى ذلك بالالمان والانكليز الى توحيد جهودهم لمقاومة هذا الدخيل ، وكانت ثمرة هذا التعاون ان تألفت شركة النفط التركية عام ١٩١٢ برأسمال قدره ثمانون الف ليرة انكليزية لاستحصال امتياز استخراج النفط في العراق وفي كافة الاراضي العثمانية . ونجح السر ارنست كاسل بالحصول على موافقة شركة سل الهولندية الملكية وشركة النفط الانكليزية السكسونية[٣] والبانك الالماني ولكنه لم يفز بتأييد جماعة دارسي فخاب في مسعاه[٤].

على ان الحكومة البريطانية لما رفعت القناع عن وجهها وظهرت في ميدان النزاع النفطي[٥] جددت البحث مع الحكومة العثمانية والرأسمالية

---

(١) والسر ارنست كاسل المأني الاصل انكليزي النبعة ولهذا فقد كان شديد الرغبة في تحقيق تعاون الرأسمالية الالمانية والانكليزية في ميادين الاستعمار والاستثمار

(٢) Denny ص ٢٢

(٣) The Anglo-Saxon Petroleum Co. , The Royal Dutch Shell وهما شركتان انكليزيتان سعتا لاستحصال الامتياز بمعونة كولبنكيان C. S. Gulbenkian) وهو من رعايا الدولة العثمانية وكان له نفوذ قوي واطلاع واسع في شؤون النفط حتى لقب بـ « تاليران السياسة النفطية »

(٤) Political Science Quarterly, June 1924

(٥) راجع ص ١٧٠ — ١٧١

الالمانية لتأسيس شركة النفط التركية فتمكنت من جمع كلمة الرأسماليين الانكليز والالمان على عقد اتفاقية ١٩ آذار سنة ١٩١٤ التي وقعها السر هنري سميث بالنيابة عن السر ارنست كاسل والبانق الوطني التركي ، والمستر هنري ديتردنك عن الشركة الهولندية الملكية ، والمستر والتر صموئيل عن شركة النفط السكسونية ، والدكتور كارل بيركان عن البانق الالماني ، والسر تشارلس كريفوى والمستر بارن عن جماعة دارسي وشركة النفط الانكليزية الفارسية ؛ ووقع عليها السر آير كراو بالنيابة عن الحكومة البريطانية والهر كوهلمان عن الحكومة الالمانية . وكان حقي باشا — الذي أوفدته الحكومة العثمانية لمفاوضة الحكومة الانكليزية بشأن سكة حديد بغداد — قداشترك في هذه المفاوضات ولكنه لم يوقع الاتفاقية[1].

وقد أبان السر روبرت كوهن — أحد مدراء شركة شل الهولندية — في كتاب أرسله الى التايمس اللندنية في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢١ ، ان شركة شل انضمت الى هذه الاتفاقية بايعاز من الحكومة البريطانية وان هذه الحكومة هي التي قامت بتأسيس شركة النفط التركية . ولما تمت هذه الصفقة تخلى السر ارنست كاسل عن حصته وحصة البانق الوطني التركي في شركة النفط التركية الى شركة النفط الانكليزية الفارسية التي تديرها

---

(١) وقد نشرت هذه الاتفاقية لأول مرة في مجلة :
Political Science Quarterly, June 1924 ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان الحكومة الانكليزية كانت المسيطرة على هيئة ادارة أكثر هذه الشركات وتمتلك أكثرية الاسهم في البعض منها كما كان لرؤساء هذه الشركات صلات وثيقة برجال السياسة البريطانية والدوائر الرسمية الظاهرة والخفية

الحكومة الانكليزية مباشرة . وكان قد تم الاتفاق على ان توزع أسهم هذه الشركة بالنسب التالية :

٥٠ في المائة الى شركة النفط الانكليزية الفارسية .

٢٥ في المائة الى شركة شل الهولندية الملكية وشركة النفط الانكليزية السكسونية ، وكانت الشركتان قد اتفقتا على ان تمنح كل منهما اثنين ونصف في المائة من حصتها الى كولبنكيان .

٢٥ في المائة الى البانق الالماني .

وعلى أثر هذا الاتفاق وتفاهم الانكليز والالمان حول مشروع سكة حديد بغداد تقدمت شركة النفط التركية الى الباب العالي تطلب منحها امتياز استخراج النفط في ولايتي بغداد والموصل ، فوافقت الحكومة العثمانية مبدئياً على إجابة طلبها على ان يتم الاتفاق بين حكومتي المانية وانكلترة ووزارة المالية العثمانية على تفاصيل الامتياز وتعيين حصة الدولة العثمانية . ولما لم يصل المتفاوضون في لندن الى الاتفاق بالسرعة اللازمة بلغت الحكومة العثمانية حقي باشا — ممثلها في لندن — في ٢٢ تموز سنة ١٩١٤ ، بلزوم قدوم ممثل شركة النفط التركية الى استانبول لتجري المفاوضات بينه وبين وزارة المالية العثمانية رأساً .

وعلى هذا الاثر اعلنت الحرب العامة فتوقفت المفاوضات في هذا الصدد عند هذا الحد . ومن ذلك يتبين ان شركة النفط التركية لم تحصل على الامتياز وانما كل ما كان لديها هو وعد من الحكومة العثمانية بمنحها إياه

فيما اذا تم الاتفاق على تفاصيل المشروع[١].

* * *

أثبتت الحرب العامة ما توقعه الاميرال فيشر والمستر تشرشل وغيرهما من رجال الاستعلو الانكليز وغير الانكليز بشأن أهمية النفط في الحروب ، وتبين للدول — كما رأينا في استفاتة المسيو كليمنصو بالرئيس ولسن — ان النصر في هذه الحرب وفي الحروب المقبلة سيكون نصيب الدولة التي تحضى بالسيطرة على أكبر مقدار من منابع النفط . وكان الانكليز قد سبقوا غيرهم في ادراك هذه الحقيقة فعملوا في السر منذ سنة ١٩٠٥ للحيازة على ميادين النفط في جنوب آسيا وفي ايران واشتبكوا في حرب مع الشركات الاميركية على ميادين المكسيك وفنزويلا وأميركا الوسطى والجنوبية . فلما توترت العلاقات الدولية واشتد تسابق الدول في الاستعداد للحرب كشفت بريطانية عن مساعيها الخفية في السيطرة على ميادين النفط فاعلنت امتلاكها لأكثرية الاسهم في شركة النفط الانكليزية الفارسية[٢] وأجبرت الباب العالي على ان يوافق مبدئياً على منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في وادي الرافدين بين بغداد والموصل وكانت الشركات الانكليزية تملك ٧٥ في المائة من أسهم هذه الشركة ، ثم سعت بمساعدة حليفتها روسية القيصرية لتعديل الحدود العثمانية الايرانية حتى اذا تحولت بعض أراضي ايران الى العراق بموجب بروتوكول ٤ — ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٣

---

(١) Parliamentary Papers, Cmd. 675 (1921)

(٢) تصريح المستر تشرشل ، محاضر مجلس العوام ، المجلد ٤٥ ص ١٤٦ (١٩١٣)

الذي بمقتضاه أصبحت بعض أراضي النفط المشمولة بامتياز دارسي من جملة البلدان العثمانية ، أجبرت انكلترة الدولة العثمانية في البرء توكول الآنف الذكر على ان تعترف بان يكون لشركة النفط الانكليزية الفارسية من الحقوق فى العراق مثل ما كان لها فى الاراضي الايرانية وبهذا أصبح للانكليز موقع قدم فى هذه البلاد على سبيل الاحتياط لما سيأتي به المستقبل القريب[١].

وما كادت الحرب تعلن بين انكلترة والمانية حتى بدت بوادر استعداد الانكليز لمهاجمة العراق وحماية منطقة شركة النفط الانكليزية الفارسية فى عبادان[٢]. ولما اعلنت الحرب بين الدولة العثمانية والحلفاء فى ٣١ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، صدرت الاوامر الى الدارعات الانكليزية فى شط العرب والخليج بلزوم حماية المصالح البريطانية فى عبادان ، وفى ١٤ من هذا الشهر تحركت الجيوش من الهند متوجهة نحو العراق بقيادة أمير اللواء « ديلامين » وكان برفقته السر برسي كوكس ؛ وكانت الاوامر الصادرة اليه تتضمن : حماية

---

(١) « النفط مستعبد الشعوب » ص ٩٧ — ١٠٤

(٢) يقول المستر ولسن فى كتابه (Loyalties, Mesopotamia 1914–1917 ص ٦) بانه ثبت لدى الحكومة الانكليزية منذ تشرين الاول سنة ١٩١٤ ان الدولة العثمانية ستدخل الحرب الى جانب المانية ، فقد استلم المقيم الانكليزي في الخليج فى ٢٧ من هذا الشهر كتاباً من ابن السعود يعلمه فيه ان أنور باشا أنذره بلزوم الاستعداد لمهاجمة الانكليز فى الخليج ، وجاءت أخبار البصرة تنبئ بان الوالي فيها قد بلغه مثل هذا الاشعار . وكانت حكومة الهند قد أشعرت من أصفهان منذ أوائل شهر آب باحتمال مهاجمة الاتراك عبادان ، وبلغها أيضاً خبر سير بعثة تركية الى بلاد الافغان . وكان المقيم الانكليزي فى عرستان قد اقترح ارسال دارعة حربية الى عبادان فوصلت الدارعة Espiégle الى المحمرة في ٢٩ من شهر تشرين الاول ، ورست الدارعة Odin فى مدخل سد الفاو والدارعة Dalhousie أمام عبادان

مصافي ومخازن ومجاري النفط والاتصال بالقبائل العربية وتبليغها باستعداد بريطانية لمساعدتها ضد الدولة العثمانية[١]. وبذلك أصبحت الحرب الخفية على منابع النفط في العراق حرباً علنية خاضت بريطانية غمارها بمنتهى السرعة والقوة ، فصادرت حصة المانية في شركة النفط التركية وأعلنت تجنس المسترهنري ديتردنك مدير شركة شل الهولندية الملكية بالجنسية البريطانية سنة ١٩١٥[٢].

ولم تكد انكلترة تتخلص من منافسة الالمان لها على نفط الموصل حتى برزت لها فرنسة تطالب حصتها من نفط العراق ومن كل ما قد يصيب الحلفاء منه بنتيجة الحرب العامة . وكانت الموصل قد جعلت بموجب اتفاقية سايكس – بيكو (كما سيأتي بيانه) ضمن منطقة النفوذ الفرنسية[٣]، وكانت انكلترة تعتقد ان مصالحها في نفط هذه الولاية ستبقى مضمونة حسب امتياز شركة النفط التركية ، ولكنها عدلت عن رأيها هذا لأسباب سنأتي على ذكرها في الفصول التالية وشرعت تتفاوض مع فرنسة لضم الموصل الى ولايتي البصرة و بغداد اللتين جعلتا من حصة انكلترة في اتفاقية سايكس – بيكو الآنفة الذكر . فجرت بين الدولتين مفاوضات سرية قام بها المسيو كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية — الذي وصل الى لندن في كانون الاول سنة ١٩١٨ — والمستر لويد جورج الذي كان رئيساً للوزارة الانكليزية . ومع ان حقيقة هذه المفاوضات لم تنكشف حتى الآن الا ان المسيو تارديو قد رفع الستار عن

---

(١) Loyalties, Mesopotamia 1914-1917 ص ٨

(٢) Moon ص ٣٨٠

(٣) Dunn ص ١٥٢ و Earle ص ٢٩٣ — ٢٩٤

طرف منها في مقال نشره في احدى المجلات الفرنسية[١] ، ونشر المستر بيكر شيئاً عنها في كتابه عن « الرئيس ولسن ومؤتمر الصلح[٢] » ، وأيد المستر تمبرلي في كتابه عن « تاريخ مؤتمر الصلح[٣] » ما جاء به المسيو تارديو وتبين مما عرف عن هذه المفاوضات ان المستر لويد جورج طلب الى المسيو كليمنصو ان تحول الموصل من المنطقة الفرنسية الى المنطقة الانكليزية فوافق الوزير الفرنسي على ان يكون لفرنسة حصة في نفط الموصل مقابل ذلك بتعديل اتفاقية سايكس بيكو .

وتجددت هذه المساومات في خلال مفاوضات الصلح فتم الاتفاق مبدئياً في ٨ نيسان بين المسيو بيرانجه ، المفاوض الفرنسي ، والمستر والتر ، المفاوض الانكليزي على ما يلي :

(١) ان يكون لفرنسة (٥٠) في المائة من جميع امتيازات النفط التي تستحصلها المملكتان في روسية ورومانية وغاليسية .

(٢) ان يكون لفرنسة (٣٤) في المائة من النفط المستخرج من الممتلكات البريطانية .

(٣) ان يكون لبريطانية (٣٤) في المائة من النفط المستخرج من الممتلكات الفرنسية .

---

(١) L' Illustration, 19 June 1920

(٢) ص ٧٠ و ٧٤ و ٧٦ من المجلد الاول من : Baker, R. S., Wilson and World Settlement

(٣) ص ١٨٢ من المجلد السادس من : H. W. Y. Temperley, History of The Peace Conference

(٤) ان تحول حصة للمانية في شركة النفط التركية الى فرنسة .

(٥) ان يكون لبريطانية الحق في ان تمد أنابيب النفط من الموصل الى البحر الابيض المتوسط في الاراضي التي يكون لفرنسة الانتداب عليها .

ولكن هذه التسوية لم ترض النمر الفرنسي فصرح الى المستر لويد جورج في خلال الحديث الذي دار بينهما حول هذا الموضوع في ٢١ — ٢٢ ايار سنة ١٩١٨ بانه لو كان يعلم ان التخلي عن الموصل يستلزم التخلي عن ممتلكات جسيمة لما رضي به . وقد رفض تصديق الاتفاقية التي تمت بين المسيو بيرنجه والمستر والتر حتى بعد ان وقعت من قبل وزارة الخارجية الفرنسية ، وبقيت القضية معلقة الى ان استقال كليمنصو من رئاسة الوزارة في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ فتجددت المساومات بين الدولتين وتمت التسوية بينهما في اتفاقية سان ريمو المنعقدة في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠ والتي وقع عليها السر جون كادمن عن الحكومة الانكليزية والمسيو بيرتلو عن الحكومة الفرنسية . وقد نصت هذه الاتفاقية على :

(١) ان يكون لفرنسة خمسون في المائة من امتيازات النفط التي تستحصلها الدولتان في رومانية . ولم تتطرق هذه الاتفاقية (خلافاً لاتفاقية بيرنجه — والتر) الى ممتلكات روسية او غاليسية .

(٢) ان يكون لانكلترة ما لا يقل عن ثلاث وثلاثون في المائة من النفط المستخرج من الممتلكات الفرنسية ، ولفرنسة ما لا يقل عن مثل هذا المقدار من النفط المستخرج من الممتلكات البريطانية .

(٣) ان تحول حصة المانية في شركة النفط التركية الى فرنسة على ان توافق فرنسة على مرور أنابيب النفط الممتدة بين الموصل والبحر الابيض المتوسط من الاراضي التي يكون لها الانتداب عليها .

وما كادت انكاترة تنهي الخلاف بينها وبين فرنسة حول اقتسام النفط المستخرج من أرض العراق حتى برزت لها الولايات المتحدة ترعد وتزبد وتدعي انها قد أهملت في اقتسام هذه الغنيمة ، وهي من أهم غنائم الحرب العامة التي فاز الحلفاء بها بفضل ما أسداه اليهم الرأسماليون الاميركيون وحكومتهم من المساعدات والخدمات . وكانت الحرب العامة قد أحدثت انقلاباً عظيماً في اقتصاديات الولايات المتحدة ، فقد كانت هذه الدولة مكتفية بما توفر لديها من الثروة الطبيعية ولم يكن لها من المرامي الاستعمارية غير القليل[1] ، وكان القسم الاعظم من صادراتها يتألف من المواد الخام والاغذية ، وكانت عدا ذلك مدينة لرأسمالية العالم القديم بما ينوف عن الخمس مليارات دولار ؛ فلما وقعت الحرب العامة قلبت هذا الوضع رأساً على عقب فأصبح جل صادرات هذه الولايات من البضائع المصنوعة ، وخرجت اوربا من الحرب وهي مثقلة بالديون الرأسمالية الاميركية الفتية التي أغارت على أسواقها

---

(١) كان الاميركيون يتبجحون كثيراً بسلامتهم من الميول الاستعمارية ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك — والرأسمالية والاستعمار أمران متلازمان — فالرأسمالية الاميركية وكانت حديثة عهد بالحياة لم تكتف حتى بما توفر لديها من ميادين الاستثمار في اميركا الشمالية فحملت على اميركا الجنوبية والوسطى وعلى جزر المحيط الهادي وأعلنت كل هذه المنطقة ميداناً خاصاً لاستثمارها (قاعدة مغرو) ، على ان استعمارها كان استعماراً اقتصادياً خفياً لا يستهدف ضم الممتلكات وكان بعيداً عن أعين شعوب العالم القديم فبقي مجهولا لديها وجعلها تعتقد ان اميركا الرأسمالية تختلف عن اوربا الرأسمالية وهو اعتقاد باطل

وراحت تحتلها بسرعة ، وحملت الى ميادين الاستثمار في العالم القديم كميات هائلة من رؤوس الاموال حتى ضاقت الرأسمالية الاوربية ذرعاً بهذا المنافس الجديد[١] . وكان الشرق الادنى في مقدمة البلدان التي اجتذبت رؤوس الاموال الاميركية فأسس أحد المصارف الاميركية[٢] سنة ١٩٢٠ فرعاً له في الاستانة وراح يدعو الرأسمالية الاميركية الى الاغارة على هذه الناحية من الكرة الارضية فاصدر كراسة[٣] عن توسع المصالح الاقتصادية الاميركية في الشرق الادنى جاء فيها :

« لم يكن لتجارة الولايات المتحدة قبل الحرب العامة أثر »

« يذكر في الحياة الاقتصادية في استانبول فلم تكن ترى »

« سفينة رافعة العلم الاميركي الا نادراً . اما اليوم فانك »

« تشاهد ما لا يقل عن أربع أو خمس سفن بحرية راسية »

« في القرن الذهبي في كل آن . وفي استانبول الآن »

« فروع ثابتة لحوالي الاثني عشر شركة اميركية ، ويمثل »

« الوكلاء التجاريون فيها كثيراً من الشركات الاخرى . »

« ان مستقبل واردات وصادرات موانئ البحر الابيض »

« المتوسط و بحر مرمرة والبحر الاسود من الولايات »

---

(١) Earle ص ٢٣٧ — ٢٣٨ و Denny ص ٤ — ٨

(٢) The Guarantee Trust Company of New York ، وهو من أكبر مصارف الولايات المتحدة .

(٣) Trading With The Near East-Present Conditions and Future Prospects

« المتحدة واليها ستبلغ من السعة حداً غير قابل للتصور . »
« فان جميع البلاد المحيطة بهذه الموانيء تفتقر الى الاغذية »
« والمنسوجات والى كل ما يعيد اليها الحياة ، وجميع »
« جهاتها بحاجة الى الطرق والموانيء والسكك الحديدية »
« والاعمال العامة على اختلاف أنواعها . »

وكانت صادرات الولايات المتحدة قبيل القرن العشرين لا تزيد قيمتها على ٥٠٠٫٠٠٠ دولار فبلغت سنة ١٩١٣ ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار ، وتضاعفت بين أول الحرب العامة ونهايتها اثني عشر مرة فبلغت ٤٢٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار في سنة ١٩٢٠ وازدادت الواردات في هذه المدة من ٢٢٫١٠٠٫٠٠٠ دولار الى ٣٩٫٦٠٠٫٠٠٠ دولار[١].

وفي الوقت الذي تفتحت فيه عيون الرأسماليين الاميركيين الى الشرق الادنى وأخذوا يتطلعون الى استثمار منابعه بلغهم خبر اقتسام الانكليز والفرنسيين منابع النفط فيه — وكان الاميركيون قد استنفذوا القسم الاعظم من النفط الذي بحيازتهم وأحسوا بما أصبح لهذه المادة من القيمة وما فازت به الرأسمالية الانكليزية من التوسع على حسابهم في اميركا الوسطى والجنوبية — فناضهم هذا النبأ فشددوا الخناق على حكومتهم حتى أجبروها على الدخول في نزاع مع الحكومة البريطانية كاد ان يؤدي الى انقطاع العلاقات بين الدولتين[٢]. وأوعزت وزارة الخارجية الاميركية الى كافة ممثليها — بعد

---

(١) Earle ص ٣٢٩

(٢) Parliamentary Papers, Cmd 675 (1921)

ان ذكرتهم بما أصبح للنفط من المكانة في الحياة الدولية الحاضرة — بلزوم الاستعلام عن كل ما يتعلق بشؤون النفط ومنابعه والامتيازات التي تمنح لاستثمارها ، و بمساعدة ومناصرة الذين يتقدمون من رعايا الولايات المتحدة (ممن يعتمد عليهم) للحصول على هـذه الامتيازات ، على ان يميز بين الرعايا الاميركيين الذين يريدون استثمار رؤوس أموال اميركية و بين الذين يعتمدون على رؤوس الاموال الاجنبية وكذلك بين الشركات المؤلفـة في اميركا من رؤوس أموال اميركية والشركات المؤلفة فيها معتمدة على رؤوس الاموال الاجنبية[١].

وكانت الحكومة البريطانية قد نشطت كثيراً بعـد الحرب العامة في سعيها لحيازة منابع النفط في العالم وتنظيم الحرب النفطية الخفية فعينت لجنة خاصة[٢] لشؤونه مربوطة بالوزارة مباشرة[٣] . وقد أبان السر هنريـي ديتردنك في تقرير النفط لسنة ١٩٢٠ في هذا الصدد[٤] :

« لقد اشتد النزاع (حول النفط) بصورة خاصة بعد ان »

« ثبتت أهميته في الوقود . وكان قد تبين ان الافضل ان »

« تكون أعمال النفط غير محصورة فى مملكة واحدة بل »

---

(١) Denny ص ٢٠

(٢) The Cabinet Petroleum Imperial Policy Commission

(٣) وكان تسعون في المائة من سفن الاسطول البريطاني بعـد الحرب العامة تعتمد على النفط بدل الفحم في الوقود ، وقد كانت هـذه النسبة قبل الحرب لا تتجاوز الـ ٤٥ في المائة

(٤) Federal Trade Commission, Report on Foreign Ownership in The Petroleum Industry

« مبثوثة فى كافة أنحاء العالم لكيما يكون فى الاستطاعة »
« توزيعها بمقتضى الاوضاع الجغرافية . وقد لا تكون لنا »
« حاجة لأن نذكر هنا بان الشركات الاميركية قد »
« أدركت بعد فوات الاوان انه ليس من المصلحة فى »
« شيء ان تحوز على مقادير كبيرة من النفط المستخرج فى »
« مملكتها . اما فيما يتعلق بجماعتنا فى هذا الشأن فانها »
« قد وضعت أعمالها على أساس تجهيز كل سوق من »
« النفط المستخرج فى الاماكن القريبة منه جغرافياً . »
« ونحن الآن نتمتع بالفوائد التي نجمت عن هذا التنظيم »
« النافع . على اننا ان شئنا الاحتفاظ بمكانتنا فى السوق »
« العالمي فيجب ان لا نقنع بما نلناه حتى الآن ، انما »
« يقتضي ان لا يسبقنا أحد فى الحصول على ممتلكات »
« جديدة . ولذلك فاننا مجدون فى توسيع أعمالنا وقد »
« بثثنا مهندسينا الجيولوجيين فى كل مكان فيه »
« بارقة أمل . »

وقد صرحت الحكومة الاميركية جواباً على سؤال وجه اليها من قبل ممثلي الرأسمالية الاميركية فى مجلس الشيوخ فى صدد المنافسة البريطانية ، ان سياسة الامبراطورية — على ما بلغها — تستهدف ابعاد الاجانب عن التسلط على منابع النفط فى الامبراطورية والسعي للحصول على مقدار من النفوذ فى ميادين النفط الاجنبية ، وان هذه السياسة الموجهة ضد رعايا الولايات

المتحدة بصورة خاصة تتبع السبل الآتية [١] :

(١) منع الاجانب من امتلاك وتشغيل آلات استخراج النفط فى الجزر البريطانية وفى الممتلكات والاراضي المحمية .

(٢) امتلاك الحكومة البريطانية معظم أسهم شركات النفط وتولي ادارتها رأساً .

(٣) اتخاذ التدابير للحيلولة دون بيع شركات النفط البريطانية ما تمتلكه من ميادين ووسائل استخراج النفط الى الشركات الاجنبية او الى الشركات التي تكون تحت السيطرة الاجنبية .

(٤) اصدار مراسيم تمنع انتقال أسهم شركات النفط البريطانية الى غير الرعايا البريطانيين .

وكان اعتراض الولايات المتحدة على اتفاقية سان ريمو مبنياً على انكارها مشروعية امتياز شركة النفط التركية التي تناولتها الاتفاقية [٢] واعتراضها على مخالفة الدولتين فيها لقاعدة الباب المفتوح والمساواة فى اقتسام غنائم

---

(١) 66 th. Congress, 2 nd. Session, Senate Document No. 272 عن Denny ص ٤٤

(٢) وكانت الحكومة الاميركية تدعي ان لا فرق بين الموافقة المبدئية التي استحصلتها شركة النفط التركية قبل الحرب العامة وبين الوعد الذي حصل عليه المستر شستر فيما يتعلق بمنحه الامتياز . وكان المستر شستر قد استحصل موافقة حكومة انقرة فى ١٠ نيسان ١٩٢٣ على منحه امتياز مد السكك الحديدية في بلاد الانضول وشمال العراق الى الموصل والسليمانية وحق استخراج المعادن وكذلك النفط فى منطقة عرضها عشرون كيلومتر تمتد على جانبي الخط ، وبهذا استحصل حق استخراج النفط في الاراضي التي اعتبرت في امتياز شركة النفط التركية داخلة فى حدود منطقة هذه الشركة

الحرب العامة من قبل الدول المعظمة الفائزة . وفى ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ أرسل المستر كولبي[١]، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية أبان فيها اعتراض حكومته على اتفاقية سان ريمو لمخالفتها نصوص الانتداب التي اشترطت اتباع سياسة الباب المفتوح والنظر بعين المساواة لمصالح الدول المختلفة الداخلة في العصبة وفسح المجال لرعاياها من دون تمييز ؛ وقد ادعت الحكومة الاميركية أيضاً ان بريطانية قد ناقضت في بنود هذه الاتفاقية وعودها بصيانة خيرات العراق لينتفع منها أهل البلاد والحكومة الوطنية المراد تأسيسها ؛ واحتجت على تجاهل انكلترة مصالح الولايات المتحدة التي لها في البلاد المنتدب عليها مثل ما لبقية دول الحلفاء ، واعترضت في الاخير على اعتبار بريطانية امتياز شركة النفط التركية مشروعاً بينما هو بخلاف ذلك حسبما ترى[٢].

---

(١) كتاب المستر كولبي الى اللورد كرزن في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ (Cmd 97, 1921)

(٢) كانت شركة النفط التركية تدعى في الاصل بـ شركة الامتيازات الافريقية والشرقية (African and Eastern Concessions Limited) وقد الفت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١١ ، ثم غيرت اسمها الى « شركة النفط التركية المحدودة » في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٢ . وقد كان الغرض من تأليف هذه الشركة كما جاء في نظامها الداخلي (Memorandam of Association of Iraq Petroleum Company Limited) ان تقوم بالمفاوضة والتعاقد واتخاذ التدابير مع الاشخاص والشركات والمؤسسات والحكومات والسلطات التي لها الحق بمنح أو نقل الامتيازات وغير ذلك مما يسمح للشركة او الشركات التي تؤلفها لغرض القيام باعمال التحري والانشاء وامتلاك الاراضي في أية جهة من جهات الكرة الارضية بقصد الزراعة والتعدين والتاجرة ، وكان لها الحق كذلك بتأسيس الشركات في انكلترة وفى غيرها من الممالك للقيام بالاعمال

وقد تأخر جواب الحكومة الانكليزية على هذا الكتاب الى ٢٨ شباط سنة ١٩٢١ . فقد كانت الحكومة البريطانية تدرك ان الذي تريده حكومة الولايات من كل هذه الاعتراضات والاحتجاجات والدفاع عن حقوق الشعب العراقي هو ان تحصل على نصيبها من غنيمة النفط ، وعلى ذلك فتحت معها باب المفاوضات والمساومات السرية وأوفدت السر جون كادمن في ربيع سنة ١٩٢٢ فنجح في تهدئة العاصفة وعقد هدنة نفطية بين الحكومتين ريثما يتم الاتفاق على اقتسام الغنيمة . وقد استمرت هذه المفاوضات السرية الى مابعد صدور قرار العصبة في كانون الاول سنة ١٩٢٥ بضم الموصل الى العراق وتوقيع تركية على معاهدة تعيين الحدود العراقية التركية في حزيران سنة ١٩٢٦ وتنازلها عن بعض حقوقها في نفط الموصل مقابل استلامها مبلغ مليونين ونصف مليون دولار ، وانتهت في نيسان سنة ١٩٢٦ بموافقة انكلترة على

التي الفت من أجلها هذه الشركة الخ ...

وكان مبلغ رأس مالها عند تأليفها ٥٠٠٬٠٠٠ ليرة انكليزية فبلغ :

٨٠٠٬٠٠٠	ليرة انكليزية	في ٢٥	ايلول	سنة ١٩١٢
١٦٠٬٠٠٠	»	» ٣	نيسان	» ١٩١٤
١٬٠٠٠٬٠٠٠	»	» ٢٥	تشرين الثاني	» ١٩٢٥
٢٬٠٠٠٬٠٠٠	»	» ٤	آذار	» ١٩٢٧
٣٬٠٠٠٬٠٠٠	»	» ١٢	تشرين الاول	» ١٩٢٨
٤٬٠٠٠٬٠٠٠	»	» ٢٨	تشرين الثاني	» ١٩٢٩
٤٬٤٠٠٬٠٠٠	»	» ٢٦	آذار	» ١٩٣١
٥٬٠٠٠٬٠٠٠	»	» ١٨	حزيران	» ١٩٣١
٥٬١٠٠٬٠٠٠	»	» ١٧	آذار	» ١٩٣٢
٥٬٨٠٠٬٠٠٠	»	» ١٧	تشرين الثاني	» ١٩٣٢
٦٬٥٠٠٬٠٠٠	»	» ١٤	تشرين الثاني	» ١٩٣٣

ان يكون للشركات الاميركية خمس وعشرون في المائة من أسهم شركة النفط التركية[١]. وقد حفظت نسبة حصتي فرنسة واميركة بعد ذلك الى ٢٣٫٧٥ في المائة وثم الى ٢١٫٢٥ في المائة . وغير هذا التوزيع بعد ذلك فاخذت شركة النفط الفارسية عشرة في المائة وكولبنكيان خمسة في المائة من مجموع الاسهم ، ووزع الباقي بصورة متساوية بين الفرنسيين والاميركيين وشركة شل وشركة النفط الانكليزية الفارسية فاصاب كل فريق ٢١٫٢٥ في المائة من المجموع . ولما كانت شركة شل وشركة النفط الانكليزية الفارسية انكليزيتين فقد كان مجموع حصة بريطانية في شركة النفط التركية ٥٢٫٥٠ في المائة من المجموع فضمنت لنفسها بذلك السيطرة على هذه الشركة[٢]. وقد غير هذا الترتيب في سنة ١٩٢٨ فقد عقد مجلس الشركة اجتماعاً فوق العادة بتاريخ ١٥ و ٣٠ آب ١٩٢٨ في مركز الشركة بلندن ، قرر فيه المصادقة على نظام الشركة الجديد الذي وضع بمقتضى اتفاقية عقدت في هذه السنة بين الشركات المساهمة . وقد نص هذا النظام

---

(١) Political Science Quarterly, June 1924
و American Oil Interests in Mesopotamia, Foreign Policy Association. Information Service No. 6 of May 1926

اما الشركات الاميركية التي اقتسمت الحصة الاميركية فهي :

Standard Oil Co. of New York
Standard Oil Co. of New Jersey
Pan American Petroleum and Transport Co.
The Gulf Refinery Co.
The Atlantic Refinery Co.

(٢) Denny ص ١٥٦ — ١٥٧

بان تكون الشركة محدودة ، وان يجري نقل الاسهم بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٢٨ ، وان تنحصر الاسهم بالشركات المساهمة فلا تعرض على الجمهور .

وقد وزعت الحصص بموجب النظام الجديد على الوجه الآتي :

لجماعة دارسي (١)	٤٧٥٬٠٠٠	حصة أي بنسبة	٢٤٬٢٥	في المائة		
لشركة النفط الانكليزية السكسونية (٢)	٤٧٥٬٠٠٠	»	٢٣٬٧٥	»	»	»
لشركة النفط الفرنسية (٣)	٤٧٥٬٠٠٠	»	٢٣٬٧٥	»	»	»
لشركة استثمار الشرق الادنى (٤)	٤٧٥٬٠٠٠	»	٢٣٬٧٥	»	»	»
لشركة التعاون والاستثمار (٥)	١٠٠٬٠٠٠	»	٥	»	»	»

واشترط ان يحتفظ بهذه النسبة كلما زاد عدد الاسهم .

وكان مجلس ادارة الشركة وتألف في سنة ١٩٢٨ من :

السر جون كادمن (مدير شركة النفط الانكليزية الفارسية) والسر جون بوك لويد عن جماعة دارسي .

والسر هنري ولهلم اوغست ديتردنك (مدير شركة شل الهولندية

---

(١) D'arcy Exploration Company Limited وتمثل شركة النفط الانكليزية الفارسية

(٢) The Anglo-Saxon Petroleum Company Limited وهي تمثل شركة شل أيضا

(٣) Compagnie Francaise des Pétroles وتمثل الشركات الفرنسية

(٤) The Near East Exploration Company وتمثل الشركات الاميركية

(٥) Participations and Investments Limited وهي تمثل حصة كولبنكيان

الملكية) والمستر اندرو انيو عن شركة النفط الانكليزية السكسونية .

والمسيو ارنست ميرسيه والمسيو روبرت كيرول عن شركة النفط الفرنسية .

والمستر هارى جورج سيدل والمستر مونتاكو بيبس عن شركة استثمار الشرق الادنى .

وكولبنكيان عن شركة التعاون والاستثمار .

وجعفر باشا العسكري عن الحكومة العراقية (١) .

على ان هذه الاتفاقيات لم تنه مشاكل النفط لأن كل فريق من المتنازعين انما رضى مرغماً بهذا الحل ، فلم يمض غير اليسير من الوقت حتى نشب الخلاف بين الانكليز والفرنسيين حول أنابيب النفط المراد مدها الى سواحل البحر الابيض المتوسط ، فقد رغبت بريطانية فى ان تمتد هذه الانابيب جنوباً وتقطع حدود العراق الى فلسطين لتمر من الاراضي الخاضعة للنفوذ الانكليزي ، وذلك على سبيل الاحتياط فى حالة وقوع الحرب بين الدولتين . اما فرنسة فاصرت على ان تتبع الانابيب الطريق الذي اتفق عليه مبدئياً فى سان ريمو أي ان تمتد غرباً الى حدود سورية ، وبذلك يكون المنفذ البحري لها في بلد خاضع للسيطرة الفرنسية ؛ وكان المنتظر أيضاً ان تصحب الانابيب سكة حديد تربط العراق بالبحر الابيض المتوسط ، فاذا مرت الانابيب بمنطقة النفوذ الفرنسي مرت السكة كذلك ، وهو أمر

---

(١) Memorandam and Articles of Association of Iraq Petroleum Company Limited. Reprinted October, 1928. Bischoff, Coxe, Bischoff and Thomson, 4, Great Winchester Streat, E. C. 2.

لا يخلو من الفائدة لفرنسة[١] . وقد كان هذا الخلاف سبباً في توقف أعمال الشركة وتجشمها كثيراً من الاضرار والخسائر . وقد تم الاتفاق بعد مفاوضات طويلة على ان يتشعب الخط في « حديثه » (بعد ان يمر بالطريق الذي اختاروه) الى شعبتين الاولى تتجه غرباً فتقطع الحدود السورية بالقرب من « البوكال » وتنتهي بطرابلس الشام ، والثانية تستمر في طريقها نحو الرطبة الى حدود فلسطين فتمر بام الجمال وتنتهي بحيفا .

اما الاميركيون فلم يرغبوا كثيراً في الاشتراك بشركة النفط التركية بعد ان أصبحت تحت سيطرة الانكليز الذين قرر ان يكون لهم أكثر من

---

(١) وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت في اتفاقية سان ريمو فيما يتعلق بالانابيب والسكة بان تعضد الحكومة الفرنسية فيما تتخذه من التدابير للحصول على حاجتها من نفط شركة النفط الانكليزية الفارسية الى حد ٢٥ في المائة من الكمية المستخرجة التي تنقل من ايران الى البحر الابيض المتوسط بانابيب تمر من الاراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي وبشروط تتفق عليها الحكومة الفرنسية وشركة النفط الانكليزية الفارسية . وعلى هذا وافقت الحكومة الفرنسية على ان تسمح — عند الطلب — بانشاء انبوبين وسكتي حديد (لغرض انشاء وحماية الانبوبين ونقل النفط المستخرج من العراق وايران) تمر بمنطقة النفوذ الفرنسي وتنتهي على البحر الابيض المتوسط في ميناء واحد أو أكثر تختاره الحكومتان بالاتفاق

وتعهدت فرنسة في حالة مرور هذه الانابيب والسكك في منطقة نفوذها ان تهيئ لها جميع التسهيلات كحق المرور بلا رسوم ، على ان يعوض أصحاب الاراضي التي تشغلها هذه الاعمال . وتعهدت أيضاً ان تهيئ جميع التسهيلات في الموانئ المراد جعلها نهاية لهذه الخطوط على البحر الابيض المتوسط فيما يتعلق باستملاك الاراضي لانشاء المستودعات والخطوط الحديدية والمصافي والارصفة وغير ذلك مما له علاقة باعمال الشحن ؛ على ان يكون النفط المنقول بهذه الوسائط ، وكذلك مواد الانشاء اللازمة لمد الانابيب وانشاء السكك والمصافي والتأسيسات الاخرى ، معفية من جميع رسوم التصدير والمرور . (عن Federal Trade Commission في Denny ص ١٦٠ — ١٦١)

نصف الاسهم فيها ، لاسيما وان النفط المراد استخراجه موجود في بلاد خاضعة للنفوذ الانكليزي . الا انه لما كان امتياز الشركة التركية قد اشترط فيه ان تختار هذه الشركة أربع وعشرون قطعة لاستخراج النفط فيها وان تعرض الحكومة العراقية الباقي للبيع على الراغبين من غير تعيين ، فقد كان أمل الاميركيين ان ينازلوا الانكليز عند عرض هذه القطع للبيع فيستقلوا بما يصلح لهم منها ؛ ولكن الانكليز حرموهم من هذه الفائدة أيضاً بتعديل الامتياز كما سترى . وقد أحس الاميركيون بنوايا الانكليز في هذا الشأن منذ سنة ١٩٢٨ لما بلغهم ان الحكومة الانكليزية أخذت تشدد الخناق على حكومة العراق بواسطة السر آدم رتشي[١] لتأجيل عرض القطع الآنفة الذكر للبيع ، وبلغهم كذلك ان الانكليز قد اتفقوا سراً مع الفرنسيين بان يوحدوا جهتهم ضد الاميركيين لشراء هذه القطع ، الى ان انتهى الامر أخيراً بتعديل المادة المتعلقة بالقطع وتعيين منطقة خاصة بشركة النفط العراقية ومنح امتياز استخراج النفط في المناطق الاخرى الى شركة استثمار النفط البريطانية كما سنأتي على بيانه[٢].

* * *

اما شركة النفط التركية فقد فتحت باب المفاوضات مع الحكومة العراقية في أثناء الخلاف الذي نشأ حول الموصل لتستفيد من الارتباك الذي حل بحكومة العراق لخوفها على ضياع هذه الولاية[٣]، فتم الاتفاق بين الشركتين

---

(١) Sir Adam Ritchie

(٢) Denny ص ١٦١ — ١٦٢

(٣) ومع ان أهمية الموصل للانكليز لا تقل عن أهميتها للعراق فقد استغلوا هذه

كيلنك[١]، ممثل الشركة ، وبين الحكومة العراقية فى ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ على منح الامتياز . وقد طالبت الصحف العراقية يومئذ بانتظار انعقاد المجلس النيابي لتعرض الاتفاقية عليه قبل ان يبت فيها نهائياً ، غير ان الوزارة العراقية[٢] لم تلتفت الى ذلك فانهت الامر مع الشركة قبل ان يقرر مصير الموصل بحجة ان منحها الامتياز يؤيد موقف العراق أمام الاتراك فى المطالبة بهذه الولاية[٣]. وكانت الحكومة التركية قد وافقت على منح المستر شستر امتيازاً تناول منطقتي الموصل والسليمانية[٤] بقصد اضعاف موقف العراق والانكليز فاتخذت الحكومة العراقية من هذا ذريعة لتعجيل الموافقة على منح امتياز شركة النفط التركية محتجة بمقابلة عمل الاتراك بمثله . وقد اعترض وزيرا العدلية والمعارف (الشيخ رضا الشبيبي ورشيد عالي بك الكيلاني) على تسرع الوزارة في مصادقة هذه المقاولة التي حرمت العراق حتى من الحقوق الممنوحة له بموجب اتفاقية « سان ريمو » التي وافقت فيها فرنسة وانكلترة على ان يكون للحكومة العراقية والعراقيين — اذا توات استخراج النفط جهة ثالثة — حق شراء عشرين بالمائة من الاسهم ، واستقال

القضية لابتزاز ما أرادوا ان يبتزوه من العراق — بالرغم من ان النهاية لم تكن لتخفى على المطلعين على مصالح الانكليز فى الموصل من الوجهتين الدفاعية والاقتصادية وعلى وضع عصبة الامم وسيطرة الدول المعظمة — ولاسيما بريطانية — على شؤونها واتخاذها وسيلة جديدة من وسائل الاستعمار واقتسام البلدان

(١) Captain E. H. Keeling

(٢) وكانت برئاسة يسن باشا الهاشمي

(٣) ولا يستبعد ان تكون القضية مدبرة مقدماً

(٤) راجع الحاشية (٢) فى ص ١٩٢

الوزيران على الاثر[١].

وقد منحت الشركة بموجب مقاولة سنة ١٩٢٥[٢] حقاً محصوراً بها دون غيرها « في البحث والتحري عن زيت البترول والنفط والغازات الطبيعية والاوزوكروات والحفر تطلباً لهذه المواد وكذلك حق استخراجها واعدادها للتجارة وأخذها من أماكنها وبيعها هي وما يستخرج منها من المنتوجات » على ان تراعى في ذلك أحكام المادة السادسة التي نصت بان « تقوم الحكومة في ظرف أربع سنوات على الأكثر من تاريخ هذه المقاولة ثم سنوياً بعد ذلك بانتقاء ما لا يقل عن ٢٤ بقعة مستطيلة مساحة كل منها ٨ أميال مربعة وتعرض الحكومة هذه البقع للمزايدة السرية على جميع الشركات والمحلات التجارية وللأفراد من ذوي المسؤولية ممن يرغبون في الالتزام ان يبينوا أي بقع يجب عرضها من ضمن الاربع والعشرين بقعة المبحوث عنها (غير تلك المنتقاة بموجب المادة الخامسة من هذه المقاولة) وتعرض هذه البقع من قبل الحكومة المزايدة على هذه الصورة . وعلى الشركة ان تعطي جميع راغبي الامتياز ما لديها من المعلومات الجيولوجية فيما يتعلق بالبقع المعروضة للمزايدة الخ » اما المادة الخامسة فقد اشترطت ان تنتقي الشركة « خلال اثنين وثلاثين شهراً من تاريخ هذه المقاولة ٢٤ بقعة مستطيلة من الارض

---

(١) American Oil Interests in Mesopotamia. F. P. A. May 1926

(٢) شركة النفط العراقية المحدودة — مقاولة مؤرخة ١٤ آذار ١٩٢٥ منعقدة بين شركة النفط التركية المحدودة والحكومة العراقية والتعديلات التي اجريت فيها حسب الاتفاق المؤرخ ٢٤ آذار ١٩٣١ المعقود بين شركة النفط العراقية المحدودة والحكومة العراقية . مطبعة الحكومة — بغداد (١٩٣١)

مساحة كل منها (٨) أميال مربعة وان تشرع في أعمال الحفر في هذه البقع في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ هذه المقاولة مستعملة بصورة مستمرة ستة أجهزة حفر على الاقل وفي حالة عدم امتثال هذا الشرط تصبح هذه المقاولة ملغاة و باطلة بتمامها . »[١]

وجعلت مدة المقاولة (٧٥) سنة ابتداءً من تاريخ عقدها على ان يصبح جميع ما للشركة في العراق « من الاراضي والابنية والآبار والارصفة والطرقات وخطوط الانابيب والسكك الحديدية والمكائن والادوات وغير ذلك من وسائل العمل الثابتة على اختلاف أنواعها المستعملة في أعمال الشركة المنصوص عليها » في المقاولة ملكاً للحكومة بدون مقابل[٢]. وسمح للشركة بالقيام باعمال الحفر في جميع أراضي العراق عدا الاراضي المحولة والجهة المعروفة سابقاً بولاية البصرة والمقابر والاماكن المستعملة للعبادة الدينية وأماكن الآثار القديمة كما هي محددة في قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ على ان تعين منطقة الشركة بالضبط بعد انتهاء مشكلة الموصل وتعيين حدود العراق[٣].

وتعهدت الشركة في المادة الثامنة « ان ترسم خرائط صحيحة وواضحة لجميع الآبار والانشاءات والاعمال وتحفظها في ما لها من مركز (مكتب) أو أكثر من مراكز العمل في العراق وان تقـــدم على نفقتها الخاصة الى الحكومة ما يأتي : (أ) تقريراً عن أعمالها يقدم في خلال ستة شهور من

---

(١) شركة النفط العراقية . مقاولة ٤ آذار سنة ١٩٢٥ المادة الـ ١ والـ ٦ والـ ٥

(٢) المادة الـ ٢ . مقاولة سنة ١٩٢٥

(٣) المادة الـ ٣ . مقاولة سنة ١٩٢٥

نهاية كل سنة و (ب) بياناً عما بلغته الحفريات في كل بئر يتقدم في خلال ثلاثين يوماً من نهاية كل شهر و (ج) نسخاً لا تتجاوز الست من جميع التقارير الجيولوجية والخرائط الجيولوجية التي يعدها موظفوا الشركة تتقدم في خلال ثلاثين يوماً من إكمالها و (د) نسخاً لا تتجاوز الست من سائر أنواع الخرائط التي يعدها موظفوا الشركة مما قد تطلبه الحكومة ضمن المعقول تقدم في خلال ثلاثين يوماً من تلقي طلب تحريري بذلك من الحكومة ولممثل الحكومة الرسمي حق الاطلاع في جميع الاوقات المعقولة على جميع الخرائط الجيولوجية غير المطبوعة . » واشترط على الحكومة العراقية ان تعتبر هذه الخرائط والتقارير سرية .

وعينت حصة الحكومة العراقية لقاء هذه الحقوق الممتازة الممنوحة للشركة في كل طن (بعد ان يسقط من المجموع غير الصافي : جميع المياه والمواد الغريبة ، وجميع ما يوزع من البترول بموجب المادة الـ ١٧ من المقاولة[١] ، وجميع ما تستعمله الشركة ضمن العراق من المواد لأجل أعمالها المنصوص عليها في هذه المقاولة) على الوجه الآتي[٢] :

(١) الى حين مرور ٢٠ سنة على انجاز مد أنابيب الى أحد الموانئ لأجل

---

(١) وقد نصت المادة الـ ١٧ بان الشركة اذا منعت « أحد سكان الاراضي المعينة من أخذ البترول او حالت دون أخذه إياه من جهة قد تعود أخذ البترول منها مجاناً او لقاء دفع رسم الحكومة فقط فعليها ان تقدم له مجاناً من أحواضها شهرياً او لكل ثلاثة أشهر لاجل الاستهلاك محلياً مقداراً من النفط يساوي معدل ما تعود أخذه شهرياً او كل ثلاثة أشهر على الوجه الآنف الذكر خلال السنتين اللتين سبقتا ذلك المنع او هذه الحيلولة »

(٢) المادة الـ ١٠ . مقاولة سنة ١٩٢٥

التصدير الى الخارج بحراً يكون مقدار الحصة أربعة شلينات (ذهب) عن كل طن .

(٢) عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة أعلاه يزداد مقدار الحصة البالغ أربعة شلنات (ذهب) او ينخفض — حسبما تكون الحال — بمقدار الزيادة او النقصان بالمائة في الارباح او الخسائر في خلال مدة الخمس سنوات السابقة .

(٣) واشترط على الشركة أيضاً ان تدفع حصة قدرها بنسان عن كل الف قدم مكعب من كل ما تبيعه من الغاز الطبيعي محسوباً تحت ضغط جو واحد مطلق وعلى حرارة ستين درجة فارنهيت .

واشترط أيضاً ان تدفع الحصة المستحقة عند نهاية كل سنة تقويمية في ظرف ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة .

ونصت المادة الرابعة عشر من هذه المقاولة بان يكون للحكومة العراقية الحق في ان تطلب الى الشركة (أ) ان تستخرج لها ٤٠٠٠٠٠ طن من البترول سنوياً لسنتين متعاقبتين و (ب) ان تقوم بتصفية ما هو ضروري من البترول والكيروسين وزيت الوقود لسد احتياجات العراق من الـ ٤٠٠٠٠٠ طن الآنفة الذكر وعلى مقربة من أحد الخطوط الحديدية و (ج) ان لا تصدر النفط الى الخارج الا بعد ان تكون احتياجات العراق منه قد سدت . و (د) ان تخزن وتحفظ من منتوجات النفط المصفاة لأجل الحكومة من قبيل الاحتياط في الاماكن التي تعينها الحكومة كمية لا تقل عن نصف ما تستهلكه الحكومة شهرياً على ان تقوم الحكومة بالنفقات

الاضافية التي تكبدتها الشركة لذلك الغرض .

ونصت المادة الخامسة عشر من المقاولة بان يكون الثمن الذي يباع به النفط لسد احتياجات العراق قبل انجاز مد الانابيب الى البحر الابيض المتوسط أقل من ثمن البيع في الجملة في سوانسي بنسبة ٣٥ في المائة ، وان لا يتجاوز بعد انجاز مد الانابيب ثمن البيع بالجملة في سوانسي بعد طرح الفرق بين نفقة نقل البترول الخام من رأس بئر الشركة الى سوانسي ونفقة نقله الى معمل التصفية في العراق . واشـــترط ان يباع البترول وأدنى أصناف الـكير وسين الى العامة بالجملة (لسد احتياجات العراق) في مخزن ببغداد بثمن لا يتجاوز مجموع الثمن المعين بموجب هذه المادة تضاف اليه اجرة النقل بالسكك الحديدية من محل التصفية وآنة واحدة عن كل غالون من البترول و (٩) بايات عن كل غالون من الـكير وسين ؛ وان يكون للحكومة الحق في أي وقت كان بعد الشروع في تصدير البترول الى الخارج بواسطة الانابيب في ان تستملك بثمن يتفق عليه او يعين بموجب المادة (٤٠)[1] من هذه المقاولة الابنيـــة والمكائن والمعامل المستعملة لأجل تصفية احتياجات العراق وعرضها في الاسواق وان تشتري من الشركة ما يلزم من البترول

---

(١) وقد نصت المادة (٤٠) بوجوب إحالة ما يحدث بين الحكومة والشركة من شك او خلاف او نزاع حول تفسير او تنفيذ مواد هذه المقاولة او متعلقاتها او بحقوق ومسؤوليات أحد الفريقين المتعاقدين — في حالة عدم الاتفاق على حسمه — الى حكمين اثنين ينتخب كل من الفريقين واحداً منهما ورئيس ينتخبه هذان الحكمان قبل ان يشرعا في التحكيم ، وفي حالة عدم اتفاق الحكمين على الرئيس فيعين الرئيس بين الحكومه والشركة وفي حالة عدم اتفاقهما يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة ان يعين الرئيس المذكور ؛ ويكون قرار الحكمين وقرار الرئيس في حالة اختلافهما نهائياً

الخام لأجل استخراج احتياجات العراق بادنى ثمن تبيع به الشركة البترول الخام بعد طرح الفرق بين نفقة نقله من رأس البئر الى محل البيع ونفقة نقله الى معمل التصفية .

وقد اجيز للشركة — في المادة العشرون من هذه المقاولة — ان تنشيء وتشغل ضمن البقع المنتفاة بموجب المادة ٥ او المادة ٦ وضمن معامل التصفية العائدة الى الشركة مراكز لتوليد القوة الكهربائية ومعامل ومستودعات لخزن الوسائل ومستودعات للتصدير ومخازن وما يلزم من السكك الحديدية لأجل أعمالها ، واجيز لها أيضاً مد سكك حديدية لا يزيد عرضها على القدمين وست عقدات لربط مراكز أعمالها بالسكك الحديدية او احدى وسائل النقل المنظمة الاخرى في العراق وكذلك انشاء السكك الحديدية في المنطقة المعروفة سابقاً بولاية البصرة لعين هذا الغرض ، وان تنشيء وتشغل أيضاً من السكك الحديدية ما يلزم لأجل مد أنابيب الى أحد موانيء البحر الابيض المتوسط بعد ان تعرض الخرائط المتعلقة بذلك على الحكومة لأجل موافقتها التي لا يجوز الامساك عنها او تأجيلها بصورة غير معقولة ، على ان يكون للحكومة — اذا اقتضت المصلحة العامة — الحق في ان تشتري أية سكة حديدية يزيد عرضها على قدمين وست عقد انشئت من قبل الشركة خارج منطقة البقع المعينة لها بثمن يتفق عليه او يعين بموجب المادة الـ ٤٠ من هذه المقاولة ، وللشركة أيضاً ان تحفر الآبار والمناجم والخنادق وان تنشيء السداد والمنازح ومجاري الماء وان تنصب وتبني وتمد وتقيم معامل ومكائن وأحواضاً وخزانات ومصافي وخطوط أنابيب ومراكز مضخات ودواوين ومنازل

وأبنية وأرصفة وغير ذلك من أسباب تسهيل النقل في أطراف خطوط المواصلات ومراكب ووسائل نقل ومعابر وجسور وغير ذلك من الانشاءات مما يتراءى للشركة انه ضروري للقيام باعمالها ، على ان تعرض خرائط هذه الاعمال على الحكومة للحصول على موافقتها التي لا يجوز الامساك عنها امساكاً غير معقول ولا ان يتأخر البت في أمرها تأخراً غير معقول أو أكثر من ثلاثين يوماً فيما يخص المعابر أو الجسور .

ونصت المادة الثامنة والعشرون من المقاولة بان يعفى من رسوم الكمارك جميع مواد الانشاء التي تستوردها الشركة من الخارج للقيام بالاعمال التي مر ذكرها فى المادة العشرين وكذلك ما تصدره الى الخارج من المواد المشتملة عليها المادة الاولى من المقاولة وجميع المواد المستوردة مجاناً بشرط ان تخرج بنفس الطريق التي أتت به .

ونصت المادة التاسعة والعشرون بان يكون مستخدموا الشركة فى العراق من رعايا الحكومة ما عدا المديرين والمهندسين والكيماويين والحفارين وملاحظي العمال والميكانيكيين وغيرهم من العمال الفنيين والكتبة الذين يجوز استقدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن ايجاد الاشخاص الاكفاء فى العراق ، على انه اشترط ان تقوم الشركة بقدر ما يمكن عملياً ضمن المعقول وباقرب ما يمكن من الوقت بتدريب العراقيين فى هذه الاعمال .

ونصت المادة الثانية والثلاثون من هذه المقاولة بان تكون الشركة شركة بريطانية مسجلة فى بريطانية العظمى وان تبقى كذلك وان يكون مركز أعمالها الرئيسي ضمن ممالك صاحب الجلالة البريطانية وان يكون

مجلس ادارتها دائماً من الرعايا البريطانيين .

ونصت المادة الخامسة والثلاثون على ان يكون للحكومة حق تعيين مدير واحد الى مجلس مديريه الشركة يتمتع بنفس ما يتمتع به المديرون الآخرون من الحقوق والامتيازات ويتقاضى عين الراتب والمخصصات من الشركة .

ومع ان المجال لا يسع هنا لمناقشة مواد هذه المقاولة غير ان فى الاستطاعة القول انها لا تختلف بوجه عام عن المقاولات التي أملتها الرأسمالية تحت ضل الاستعمار فى كل مكان ؛ ولكن الذي يلفت النظر بصورة خاصة ويصح ان يتخذ كقاعدة من قواعد الرأسمالية الانكليزية المستعمرة ان الشركة قصرت فى القيام بما يترتب عليها بموجب هذه المقاولة بالرغم مما أصاب العراق فيها من غبن فاحش[1] ، (وقد نجم هذا التقصير — على مايظهر — عن الخلاف الذي نشأ بين الانكليز والفرنسيين حول طريق الانابيب المراد نقل النفط بواسطتها الى البحر الابيض المتوسط[2]) لحق للحكومة العراقية ان تعتبر الامتياز مفسوخاً وتأخذ مبلغ الضمان المودوع لديها بموجب المادة

---

(١) راجع ص ٢٠١ — ٢٠٢ . فقد منحت الشركة بموجب المادة الخامسة من هذه المقاولة حق اختيار أربع وعشرون قطعة — كما هو مبين فى هذه المادة — على ان يتم هذا الانتخاب قبل تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ ، وان تبدأ باستخراج النفط قبل آذار سنة ١٩٢٨ وتحفر بين آذار هذا وآذار سنة ١٩٣١ من الآبار ما يبلغ مجموع عمقها ستة وثلاثين الف قدم تضاف اليها كل سنة مائة وعشرون الف قدم الى ان يتم الحفر فى القطع التي اختارتها أو يتم انشاء أنابيب النفط الى ساحل البحر الابيض المتوسط . وفى حالة عدم قيامها بهذه التعهدات فيعتبر العقد مفسوخاً ، الا اذا كان التأخير لأسباب قهرية

(٢) راجع ص ١٩٧

السادسة والثلاثين من هذه المقاولة[١] ؛ ولكن الشركة المقصرة والتي سميت ابتداءً من ٨ حزيران سنة ١٩٢٩ بـ « شركة النفط العراقية المحدودة[٢] » استطاعت — بعد ان تم الاتفاق بين الانكليز والفرنسيين في اتفاقية سنة ١٩٢٨ واعيد وضع نظام الشركة بموجب هذه الاتفاقية ووزعت الاسهم من جديد[٣] — بالرغم من ذلك ان ترغم الحكومة العراقية في الظروف التي عقدت فيها معاهدة ١٩٣١ على وضع مقاولة جديدة (في ٢٤ آذار سنة ١٩٣١[٤]) عدل فيها الكثير من مواد المقاولة السابقة حسبما اقتضته مصلحة الشركة[٥] ، ولم تنل حكومة العراق فيه غير ما حصلت عليه من

---

(١) فقد نصت هذه المادة بان « تودع الشركة لدى الحكومة من قبيل التأمين بعد أربعة أشهر من تاريخ هذه المقاولة على الاكثر سندات من سندات الحكومة البريطانية التي تدفع الى حاملها بقيمة ٣٥٠٠٠٠ ليرة انكليزية وتعاد هذه السندات الى الشركة عندما تكون قد صرفت ٧٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية على مايتم فى العراق من العمليات بموجب هذه المقاولة ولكن يجب ان تخسر هذه السندات وتستولي عليها الحكومة فى حالة فسخ هذه المقاولة بموجب المادة (٤) أو المادة (٥) منها وقبل إعادة هذه السندات أو فقدانها على النحو الآنف الذكر سيستحق دفع فائدة عنها الى الشركة واذا عجزت الشركة عن ايداع التأمين فى خلال التاريخ المذكور أعلاه فيمكن للحكومة ان تفسخ هذه المقاولة . »

(٢) Memorandum and Articles of Association of Iraq Petroleum Company, Limited

(٣) راجع ص ١٩٥ — ١٩٦

(٤) شركة النفط العراقية المحدودة . (١٩٣١) وكذلك : الوقائع العراقية ، العدد ٩٨٢ ، ١٩ مايس ١٩٣١

(٥) من عادة الاستعمار الانكليزي والرأسمالية الانكليزية من ورائه — كما يظهر في أكثر من موضع واحد فى هذا الكتاب — ان لا يفاجئ من يتعاقد معه لامتصاص دمه باشد الشروط بل ان يظهر السخاء والتسامح فى أول الامر ثم يغتنم كل فرصة لتعديل المقاولات أو المعاهدات أو الاتفاقيات المعقودة فيبتز في كل جديد منها شيئاً جديداً حتى

السلفات بموجب المادة العاشرة الجديدة (١٩٣١) لتلافي العجز الذي أخذ يتوالى ظهوره في ميزانياتها المتعاقبة[١] . وقد تبين الآن ان هذا المبلغ الذي

يحقق ما يبغيه من النهب والسلب وهذا يظهر جلياً في جميع الاتفاقيات مع الاستعمار البريطاني اذ لا يمكن ان يجد المرء — لو أمعن النظر — اتفاقية جديدة الا ويراها أشد ويلا من سابقتها

(١) راجع المادة الـ ١٠ من المقاولة القديمة ، ص٢٠٣ — ٢٠٤ . اما المادة العاشرة الجديدة فقد اشترطت على الشركة « ان تدفع الى الحكومة لقاء الامتيازات الممنوحة لها في هذه المقاولة أربعمائة الف ليرة انكليزية ذهباً على ان لا يتأخر الدفع عن ٢٣ نيسان ١٩٣١ وان تدفع مثل هذا المبلغ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني في كل سنة من السنين التالية على ان تتم الدفعة الاخيرة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني الذي يسبق تواً تاريخ الشروع في اصدار المواد الوارد ذكرها في المادة الاولى من هذه المقاولة من شاطئ البحر المتوسط بصورة منتظمة »

وكذلك : « تتعهد الشركة بانه لمدة عشرين سنة ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون الثاني الذي يعقب تاريخ الشروع في اصدار النفط بصورة منتظمة من شاطئ البحر المتوسط لا يقل المبلغ السنوي المدفوع الى الحكومة على حساب حصتها عن أربعمائة الف ليرة انكليزية ذهباً على ان يدفع هذا المبلغ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني فوراً على الوجه المار ذكره وبعد ذلك في اليوم الاول من شهر كانون الثاني في كل سنة ، ويشترط في هذا دائماً :

أولا — ان تباع في مصادر النفط في المنطقة المحدودة انتاج كمية لا تقل عن ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ طن في خلال السنة التي يستحق دفع الحصص عنها وانه بالمساعي المعقولة التي تبذلها الشركة يمكن تسليم هذه الكمية في شاطئ البحر الابيض المتوسط بواسطة مجموعة خطوط أنابيب الشركة الموجودة غير ان هذا الشرط لا يسري على السنة التي يتم فيها الشروع في الاصدار المنتظم

ثانياً — تسترد الشركة بلا فائدة في خلال سني المقاولة التاليات من المبلغ السنوي البالغ أربعمائة الف ليرة انكليزية المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ليرة انكليزية أو مبلغ نقص حصص استحقاق في السنة السابقة عن ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ليرة انكليزية على ان يتم ذلك بحسم مبالغ من حصة تؤخذ من كل مبلغ يزيد على حصة مقدارها ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ ليرة انكليزية تستحق للحكومة في كل سنة تالية من سني المقاولة ولا يمكن

تستلمه الحكومة من الشركة في كل سنة — والذي ادعت أول الامر بانها ستخصصه للقيام بالمشاريع المثمرة ولكنها ما فتئت حتى الآن تستنفذه في تسوية الخلل الذي يطرأ على ماليتها وسد الخروق التي تحدث في هذا النظام — كان من أقوى مفسدات هذا الوضع السيئ وأشد مشجع لسياسة التبذير والاهمال في الشؤون المالية والاقتصادية في هذه المملكة .

ومن جملة التعديلات التي وضعت لصالح الشركة في مقاولة ١٩٣١ الاستعاضة عن اختيار الشركة ٢٤ قطعة كما جاء في المادة الخامسة من مقاولة ١٩٢٥[١] بتعيين منطقة تشتمل على « جميع الاراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل والتي تحدها ضفة نهر دجلة الشرقية والحدود العراقية التركية والحدود العراقية الفارسية » على ان يستثنى منها « المنطقة التي تشملها أحكام الاتفاق المؤرخ ٣٠ آب ١٩٢٥ المعقود بين الحكومة وبين شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة[٢] . » وبهذا أصبح للشركة الحق المطلق في استثمار أغنى منطقة في العراق ، وكان الانكليز وقد سبروا غور جميع أراضي النفط قد

استرداد المبلغ بغير هذه الطريقة

ثالثاً — في كل سنة تقويمية اذا جاءت الحصة المستحقة على الشركة من مجموعة الطنات وفقاً للفقرة الاولى في هذه المادة أقل من ٤٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية فالفرق بين الحصة من مجموعة الطنات المستحقة على الشركة وبين مبلغ الاربعمائة الف ليرة انكليزية تسترده الشركة حينئذ بلا فائدة في سني المقاولة التالية بحسمه من المبلغ الذي يزيد على أربعمائة الف ليرة انكليزية من الحصة التي تستحق للحكومة في كل سنة تالية من سني المقاولة ولا يمكن استرداد الفرق بغير هذه الطريقة .

(١) راجع ص ٢٠١ — ٢٠٢

(٢) المادة الثالثة ، مقاولة ٢٤ آذار سنة ١٩٣١

اكتشفوا ان النفط الموجود في المناطق الاخرى ليس من النوع الجيد[١].

ووضعت مادة جديدة بدلاً من المادة السادسة المتعلقة بعرض القطع للبيع[٢] توجب على الشركة القيام بحد مجموعة خطوط أنابيب لا يقل مجموع

---

(١) وقد كان الانكليز منذ دخولهم العراق يتحرون عن النفط فى العراق ويكتبون عنه التقارير كما يتبين من التقارير التالية :

Geological Reports by Dr. E. H. Pascoe

No. 1. Report on The Prospects of obtaining oil in The Jabal Hamrin and Jabal Makhul between Tikrit and Sharqat. December, 1918

No. 2. Odd notes on The country between Tikrit and The Jabal Hamrin and Jabal Makhul. December, 1918

No. 3. Oil Prospects in Jabal Khanuqa S. E. of Sharqat. December, 1918

No. 4. Oil Prospects in Jabal Qaiyara. January, 1919

No. 5. Oil Prospects in Jabal Mishraq. January, 1919

No. 6. Oil Prospects in Mosul-Quwair. February, 1919

No. 8. Oil Prospects. Quwair dome. February 1919

No. 9. Oil in Kirkuk anticline. February, 1919

No. 10. Taza-Khurmati-Tauq. March, 1919

No. 11. Oil Prospects in Naft Dagh, and Kifri coal. March, 1919

No. 12. » » Kani Qadir and Gil. March, 1919

No. 13. » » Jabal Gilabat. April, 1919

No. 14. » » Jabal Hamrin between Qara Tappa and Table Mountain. April, 1919

No. 15. Final Summary Report April, 1919

Geological Notes on Mesopotamia With Special reference to occurrence of Petroleum. by. Dr. E. H. Pascoe. Memoire of The Geological Survey of India, Xlviii. Calcutta, 1922

(٢) راجع ص ٢٠١

كميات النفط التي تستوعبها عن ثلاثة ملايين طن في السنة ؛ وتجيز لها ان تؤلف شركة خاصة لمد هذه الانابيب وصيانتها وتشغيلها . وتشترط ان تمتد خطوط الانابيب من أي نقطة كانت واقعة في المنطقة المحدودة الى أي نقطة كانت واقعـــة على نهر الفرات بين الحديثة وهيت ينشأ منها « جذع مجموعة واحدة لخطوط أنابيب بطريق الرطبة أو بجوارها تمتد الى نقطة انتهاء واقعة في خليـج عكا . » وقد جعلت الشركة في هذه المادة « حرة في انشاء جذع مجموعة خطوط أنابيب اخرى من تلك النقطة الواقعة على نهر الفرات الى نقطة انتهاء اخرى واقعة على البحر المتوسط . » ، على ان ينقل « ما لا يقل عن خمسين في المائة من الكمية التي تستوعبها مجموعة خطوط الانابيب كلها الى نقطة انتهاء واقعة في خليـج عكا الى ان يبلغ التفريغ كله في نقطة الانتهاء هذه أربعة ملايين طن في السنة على الاقل[1] » . واشترطت ان لا يتأخر اكمال انشاء الانابيب عن ٣١ كانون الاول سنة ١٩٣٥ .

واستعيض بالمادة الثامنة من مقاولة ١٩٢٥ التي اشترطت على الشركة تقديم التقارير والخرائط الخ ...[2] بمادة مختصرة اكتفت بالزام الشركة بان ترفع « على نفقتها الى الحـكومة في خلال ستة أشهر بعد ختام كل سنة تقريراً يبحث في أعمالها على ان تعتبر الحـكومة هذه التقارير سرية » وخولت « موظف حكومي مفوض على الاصول حق الاطلاع في جميع الاوقات المناسبة على التقارير والتصميمات والسجلات الجيولوجية التي تحتفظ

---

(١) راجع ص ١٩٧ — ١٩٨

(٢) راجع ص ٢٠٢ — ٢٠٣

بها الشركة في العراق » .

واستعيض عن المادة الرابعـــة عشر من مقاولة ١٩٢٥[١] بمادة جديدة تخلصت الشركة فيها من تعهدات المادة السابقة واستعاضت عنها في ان تتعهد « (أ) باتخاذ التدابير لكي يجهز ويباع بصورة عامة في العراق كله بنزين ونفط أبيض (أبو الفلق) ونفط وقود من صنوف رائجة جيدة وبالكميات المقتضية » للاستهلاك المحلي في داخل العراق و « (ب) باتخاذ التدابير لادخار كميات احتياطية للحكومة » في الموضع أو المواضع التي تطلبها وعلى نفقتها ، على ان لا تقل عن ضعفي معدل استهلاكها الشهري من المنتوجات المصفاة ؛ واشترطت أيضاً ان لا تصدر الشركة النفط قبل سد احتياجات الحكومة . واجيز للشركة ان تؤلف شركة بيع للقيام بالتعهدات المذكورة على ان تتمتع بجميع الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الشركة الاصلية[٢] .

---

(١) راجع ص ٢٠٤

(٢) وقد الفت شركة نفط الرافدين بمقتضى هذه المادة للقيام ببيع النفط داخل العراق ، ولما كانت الروابط وثيقة بين شركة النفط الانكليزية الفارسية وشركة النفط العراقية فان هذه الشركة الجديدة أخذت تبتاع النفط من شركة نفط خانقين ، التي هي فرع لشركة النفط الانكليزية الفارسية ، لتبيعه على حسابها من دون ان تدفع عنه ضريبة الدخل (راجع المادة الـ ٥ والمادة الـ ٢٧ وصورة كتاب رقم ١١٥٥ مؤرخ ٢٤ آذار ١٩٣١ من نوري باشا السعيد رئيس الوزراء الى المستر ج . سكايروس وكيل المدير العام لشركة النفط العراقية المحدودة الذي اعفيت الشركة بموجبه من الضرائب لقاء دفعها مبلغ ٩٠٠٠ ليرة انكليزية في ١ كانون الثاني ١٩٣٢ وفي كل ١ كانون الثاني يلي ذلك على ان تتم الدفعة الاخيرة في ١ كانون الثاني الذي يسبق تواً تاريخ البدء بالاصدار المنتظم . و ٦٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً عن الاربعة ملايين طن الاولى و ٢٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً عن كل مليون طن تال وبمراعاة هذه النسبة في ١ كانون الثاني الذي يلي تاريخ البدء بالاصدار المنتظم .)

واستعيض عن المادة الخامسة عشر في مقاولة ١٩٢٥ بمادة جديدة يستطيع القارئ ان يرى مدى الغبن الذي أصاب العراق بها بمقارنتها بالمادة الاصلية[١] ؛ فقد نصت هذه المادة بانه « الى ١٤ آذار سنة ١٩٥٥ يكون سعر البيع بالجملة (ولا يدخل فيه أي ضرائب أو رسوم أو مكوس حكومية أو محلية مفروضة على منتوجات النفط) للكميات المفروضة برسم البيع لسد احتياجات العراق في مستودعات يجري الاتفاق عليها مع الحكومة معادلاً من حين لآخر بالعملة العراقية لما يلي على ان يراعى في ذلك التبدلات الآتي بيانها في هذه المقاولة :

١٠٫٦٨ بنس سعر كل غالون امبراطوري من البنزين .

٨٫٠٠ بنسات سعر كل غالون امبراطوري من النفط الابيض (أبو اللقلق) .

٢٫٢٥ بنس سعر كل غالون امبراطوري من نفط الوقود

(البنس يساوي ١/٢٤٠ من الليرة الانكليزية الذهب) » .

واشترط ان يتم تعيين الاسعار العراقية بعد ١٤ آذار سنة ١٩٥٥ « على وجه يتقرر باتفاق آخر يتم عقده بين الشركة وبين الحكومة » .

وعدلت المادة العشرون من مقاولة ١٩٢٥ بتبديل أكثر فقراتها ومن جملتها الفقرة (ج) التي استبدلت بما يلي[٢] : « للشركة ان تنشئ وتشغل سكة حديدية من أجل هذه المقاولة على كل التخطيط الممتد من المنطقة

---

(١) راجع ص ٢٠٥

(٢) راجع ص ٢٠٦ — ٢٠٧

المحدودة بطريق هيت الى خليج عكا أو على أي قسم كان منه بشرط ان ترفع تصميمات أي قسم كان من هذا الخط في داخل العراق الى الحكومة للموافقة عليها على ان لا تمسك الحكومة عن موافقتها بلا سبب وجيه ويشرط ان لا يشرع في انشاء السكة الحديدية المذكورة في شرق الفرات وفي خارج المنطقة المحدودة قبل ٣١ كانون الاول ١٩٣٥ ما لم توافق الحكومة على الشروع في الانشاء قبل ذلك التاريخ وبشرط ان لا يشرع كذلك في الانشاء في غرب الفرات قبل ٣١ كانون الاول ١٩٤٠ » .

واضيف الى المادة الثانية والعشرون فقرة جديدة اشترطت على الحكومة ان تمنع « رسو السفن بالقرب من خطوط أنابيب الشركة الممتدة تحت الماء في معابر الانهر » فزادت بذلك واجبات الحكومة تجاه الشركة دون مقابل .

واضيف الى المادة السادسة والعشرون فقرة جديدة منحت الشركة فيها الحق في « ان تستعمل للأعمال التي تقوم بها وفقاً لهذه المقاولة جميع وسائط النقل البري أو المائي أو الجوي لحركة مستخدميها أو لنقل موادها الخ » .

واضيف الى المادة الثامنة والعشرون[1] فقرة جديدة اشترط فيها على الحكومة ان تسمح « بمرور المواد المقتضية لانشاء وصيانة وتشغيل خطوط الانابيب عبر حدود العراق وبتفتيش هذه المواد تفتيشاً كمركياً في نقاط تفتقيها الشركة على ان تمهل الحكومة مدة مناسبة فيما يتعلق بهذا الانتقاء . ولا يجوز ان تقطع المواد المذكورة الحدود الا بمرورها فى تلك النقاط أو فى الطرق التجارية المعروفة . وعلى الحكومة ان تبقي المواقع الكمركية مفتوحة

---

(١) راجع ص ٢٠٧

فى كل نقطة من هذه النقاط ليلاً ونهاراً وفى أيام العطلات الرسمية ما دامت الشركة طالبة ذلك . وتتعهد الشركة ببناء وصيانة جميع المبـاني الخاصة المقتضية لذلك وان تدفع الى الحـكومة بالاتفاق مع الحـكومة رواتب موظفي الكمارك الاضافيين وغير ذلك من النفقات التي تتكبدها الحـكومة من جراء قيامها بعهودها وفقاً لأحكام هذه المادة » .

واضيف الى المادة التاسعة والعشرون[1] فقرة جديدة جاء فيها : انه « فى أثناء القيام باعمال انشاء أو ترميم بصورة خاصة اذ تدعو الحاجة الى انجاز مقادير كبيرة من العمل بصورة موقتة ، على الحـكومة ان تمنح التسهيلات الخاصة لنقل مستخدمي الشركة وعجلاتها وموادها بلا قيد ولا شرط ليلاً ونهاراً في نقاط حدود يتفق عليها . وتمنح الحـكومة دائماً هذه التسهيلات لنقل موظفي الشركة ومستخدميها وموادها في نقاط الحدود المتفق عليها كما انها تنظر بعين العطف الى الوسائل المتقابلة في هذا الباب مما قد تتفق عليه الشركة مع حكومات البلدان المجاورة وان أمكن تتخذ الحـكومة هذه الوسائل » .

واضيف الى المادة الثلاثين الفقرة التالية : « للشركة في خلال مدد الانشاء ان تتخذ بالاتفاق والتعاون مع الحـكومة وسائل الحماية الخاصة التي يتراءى لها ضرورة اتخاذها . وعلى الحـكومة ان تمنع انشاء الأبنية وضرب الخيـام أو غير ذلك من البيوت لسكنى الناس في المناطق التي قد تعلن الشركة انها مناطق خطرة من جراء الاعمال التي تقوم بها وفقاً للمادة ١ من هذه المقاولة » .

---

(١) راجع ص ٢٠٧

ويرى القارئ ان كل هذه الفقرات التي اضيفت الى مقاولة ١٩٢٥ قد فرضت على الحكومة القيام بواجبات جديدة ومنحت الشركة حقوقاً جديدة من دون مقابل ، و يلاحظ أيضاً ان البعض منها لا يخلو من المساس بما للعراق من السيادة الاسمية .

و يظهر ان الطليان الذين حرموا من غنيمة النفط في العراق والالمان بعد ان استعادوا مكانتهم الدولية أخذوا يطالبون بحقوقهم في هذه المكاسب فادت مطالبتهم هذه الى تأليف « شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة » التي منحوا أكثرية الاسهم فيها . وقد تم الاتفاق[١] في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢ بين الحكومة العراقية وهذه الشركة على ان يكون لها عين الحقوق التي منحت لشركة النفط العراقية في المادة الاولى من مقاولة سنة ١٩٢٥[٢] « في جميع الاراضي العراقية الواقعة في الجانب الغربي من نهر دجلة وفي الجانب الشمالي من عرض ٣٣ درجة شمالاً[٣] » — وهي المنطقة التي تنازلت عنها شركة النفط العراقية بموجب مقاولة ١٤ آذار سنة ١٩٣١[٤] — وذلك لمدة خمس وسبعين سنة ابتداءً من تاريخ الاتفاق[٥] . والاتفاقية شبيهة باتفاقية شركة النفط العراقية في موادها العامة ، غير ان التساهل مع هذه الشركة لم يبلغ الدرجة التي بلغها مع شركة النفط العراقية بالنظر الى ان أكثرية

---

(١) شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة . الاتفاقية المنعقدة مع الحكومة العراقية في ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢ . مطبعة الحكومة ، بغداد . (١٩٣٢)

(٢) المادة الاولى من مقاولة شركة استثمار النفط البريطانية لسنة ١٩٣٢

(٣) المادة الثالثة من مقاولة شركة استثمار النفط البريطانية لسنة ١٩٣٢

(٤) المادة الاولى والثالثة من هذه المقاولة . و ص ٢١١ من هذا الكتاب

(٥) المادة الثانية من هذه المقاولة

أسهمها غير بريطانية . وقد تعهدت هذه الشركة في المادة العاشرة من مقاولة ١٩٣٢ « ان تدفع الى الحكومة المبالغ التالية بمنزلة بدل ايجار مطلق الى حين الشروع في اصدار المواد المنصوص عليها في المادة الاولى اصداراً منتظماً : —

في أول كانون الثاني سنة ١٩٣٣	١٠٠٠٠٠٠	ليرة انكليزية (ذهباً)
» » » » » ١٩٣٤	١٢٥٠٠٠٠	» » » »
» » » » » ١٩٣٥	١٥٠٠٠٠٠	» » » »
» » » » » ١٩٣٦	١٧٥٠٠٠٠	» » » »
» » » » » ١٩٣٧		
وفي كل سنة تالية	٢٠٠٠٠٠٠	» » » »

« وتدفع الدفعة الاخيرة من بدل الايجار المطلق في اليوم الاول من كانون الثاني الذي يسبق تواً تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم وبعد تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم تسترد الشركة بلا فائدة قسماً متناسباً من بدل الايجار المطلق المدفوع أو المستحق دفعه في أول كانون الثاني الذي يسبق تواً تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم وهذا القسم المتناسب هو نسبة المدة بين تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم وبين أول كانون الثاني التالي الى ٣٦٥ يوماً . على ان يتم هذا الاسترداد بتقاسيط تقطع من الريع بشرط ان يكون ذلك من الزيادة على ريع ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية (ذهباً) يستحق للحكومة في كل سنة تالية أو سنين تالية من مدة الاتفاق ولا يجوز استرداد ذلك المبلغ بغير هذه الطريقة » .

ونصت المادة الحادية والعشرون على نفس ما جاء في المادة العاشرة من

مقاولة شركة النفط العراقية الا فيما يتعلق بالفرق بين المبالغ المستحقة على الشركتين والكميات التي التزمت كل شركة باستخراجها سنوياً (١).

وقد تنازلت الحكومة في المادة السابعة من هذه المقاولة عن « آبار القيارة وجميع المعدات والابنية المبنية والمستعملة في هذا الصدد في تاريخ هذا الاتفاق التي هي ملك للحكومة » . ونصت المادة الثانية عشر على انه « (١) يحق للحكومة ان تأخذ مجاناً من فم البئر عشرين في المائة من كل النفط الذي تستخرجه الشركة وتحتفظ به على ان لا يدفع ريع عن كمية العشرين في المائة هذه . ويحق للحكومة دائماً بعد ان تبني وتقتني مصفاة ان تأخذ كل كمية العشرين فى المائة أو جزءاً منها عيناً على ان تراعي فى هذا أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة . اما الجزء الذي لا يؤخذ عيناً فتبيعه الحكومة الى الشركة وتشتريه الشركة باسعار يتم تحقيقها على قاعدة يتفق عليها بين الشركة وبين الحكومة » . وانه « (٢) يجوز للحكومة دائماً ان تنذر الشركة بانها ستأخذ عيناً كل كمية العشرين فى المائة المذكورة أو جزءاً معيناً منها و بعد انقضاء اثني عشر شهراً من تاريخ الانذار على الشركة ان تسلم الى الحكومة الكمية المطلوبة فى فم البئر اذا كانت الحكومة قد اقتنت مصفاة أو أكملت انشاء مصفاة وان تستمر الشركة على تسليم ذلك الى ان تلغي الحكومة هذا التدبير أو تغيره وذلك بانذار مكتوب مدته اثنى عشر شهراً بشرط ان لا يجوز الغاء هذا التدبير أو تغييره قبل العمل به مدة ثلاث سنوات على الاقل » و « (٣) على الشركة ان تسلم الى الحكومة مجاناً فى فم البئر فى القيارة الكمية

---

(١) المادة الـ ٢١ من اتفاقية شركة استثمار النفط البريطانية لسنة ١٩٢٣ ص ٤

التي تطلبها الحكومة الى حين الشروع فى الاصدار المنتظم والمشار اليها فى المادة ٦ من هذا الاتفاق بشرط ان لا تزيد الكمية المأخوذة على هذا الوجه فى سنة من السنين على ثلاثة آلاف طن من النفط أو من مستخرجاته الصالحة لانشاء الطرق »[1] .

وأعفت المادة السابعة والعشرون من هذه الاتفاقية الشركة من جميع الضرائب على اختلاف أنواعها سواء أكانت أميرية أو بلدية من تاريخ الاتفاقية ، والمترتبة على « رأس مال الشركة وآبارها ومعداتها وآلاتها وأبنيتها (ما عدا البيوت والمكاتب فى داخل حدود البلديات) وأرباحها (ما عدا الارباح الناتجة عن نقل النفط غير المستنبط من المنطقة المحدودة) وعلى المواد المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا الاتفاق قبل نقلها من الارض أو بعده وعلى العمليات الفنية المستعملة فيما يتعلق بالمواد الآنفة الذكر » على ان « تدفع (فضلاً عن المدة المعينة لدفع الريع وفى خلال هذه المدة) مبلغاً مبنياً على النفط الذي يستحق أخذ الريع عنه فى السنة السابقة محسوباً على الوجه التالي على ان تتم الدفعة الاولى عن سنة الشروع فى الاصدار المنتظم :

١٥٠٠٠٠ ليرة انكليزية (ذهباً) عن كل مليون طن الى أربعة ملايين طن مع مراعاة هذه النسبة .

٢٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية (ذهباً) عن كل مليون طن تال مع مراعاة هذه النسبة » .

---

(١) وهذا أهم ما تختلف به اتفاقية شركة استثمار النفط البريطانية عن مقاولة شركة النفط العراقية

ومنحت الشركة بمقتضى المادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية حق استيراد جميع المواد التي تحتاج اليها فى القيام باعمالها وانشاء المكاتب والبيوت فى داخل المنطقة أو بجوار خطوط الانابيب والمصافى من دون ان تدفع عنها الرسوم الكمركية .

واشترط فى المادة الثانية والثلاثين ان تكون « الشركة بريطانية وتظل بريطانية مسجلة فى بريطانية العظمى ومقر أشغالها فى داخل ممتلكات صاحب الجلالة البريطانية ورئيسها دائماً من الرعايا البريطانيين » ومع كل هذا فان الانكليز لم يتنازلوا عن هذه المنطقة هذا التنازل الاسمي الا بعد ان تأكدوا — على ما يظهر — ان النفط الموجود فيها ليس من النوع الجيد الذي يدر الارباح الطائلة اذ قد تبين الآن ان نفط هذه المنطقة كثيف يحتاج الى اعادة عملية التصفية عدة مرات ولا يجري فى الانابيب ولذلك فقد شرعت هذه الشركة تفاوض الحكومة بشأن مد سكة حديد ترتبط بالخطوط الحديدية التي تتصل بالبحر الابيض المتوسط لكي يتسنى لها نقل النفط فى القاطرات بدلاً من الانابيب . وهي تجد الآن مقاومة من الحكومة البريطانية وان كان من المتوقع نجاحها فى الحصول على هذه الموافقة بالنظر الى ان هذا الاتصال لم يعد خطراً من الوجهة الحربية لوجود المطارات البريطانية المستحكمة فى داخل العراق ؛ على ان الانكليز لابد وان يذهبوا فى الاحتياط الى أقصى حدوده ليبعدوا عن طرق المواصلات الامبراطورية كل خطر[1] .

---

(١) وقد نوهت أكثر الصحف العراقية بهذه المفاوضات في أعدادها التي صدرت في العشرة أيام الاخيرة من شهر حزيران سنة ١٩٣٥ . ولم تعد هذه الشركة تنتظر أرباحا كأرباح شركة النفط العراقية بعد ان ثبت الآن ان النفط فى منطقتها من النوع الردي

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان المقاولات التي تعقد بين الشركات وبين الحكومة العراقية يلتفت فيها قبل كل شيء الى تأمين مصلحة الامبراطورية كما يظهر من المادة التي وضعت في مقاولة شركة النفط العراقية وفي اتفاقية شركة استثمار النفط البريطانية ونصت بان تكون الشركة انكليزية مسجلة في بريطانية ومركزها الرئيسي في داخل الامبراطورية وان يكون رئيسها انكليزي دائماً (١).

اما الشركة الثالثة التي تستثمر منابع النفط في العراق فهي شركة نفط خانقين ؛ وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الفارسية ، الفت في العراق للاستثمار بموجب البروتوكول المؤرخ ٤ — ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ الملحق باتفاقية تعيين الحدود التركية الفارسية (٢) وفيه اعترف الباب العالي بان يكون « (أ) الامتياز (٣) نافذ ومعمول به في الاراضي المحولة وان الحق الممنوح في المادة الاولى من الاتفاقية (٤) يكون انحصاراً مطلقاً للحقوق الممنوحة به في جميع انحاء الاراضي المحولة ولا يمنع أي شخص أو شركة أو مؤسسة كانت أي امتياز من هذا النوع مما يسبب ضرراً لامتياز شركة النفط الانكليزية

---

(١) راجع المادة الـ ٣٢ من مقاولة شركة النفط العراقية والمادة الـ ٣٢ من اتفاقية شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة

(٢) Anglo-Persian Oil Co. Limited (Protocol. Annex (B) of The Turco-Persian Frontier Agreement of 4th –17th November, 1913, Signed by The Foreign Minister of The Imperial Ottoman Government and The Ambassadors of Great Britain, Russia and Persia, in Constantinople

(٣) امتياز دارسي

(٤) اتفاقية امتياز دارسي

الفارسية المحدودة أو إجحافاً بحقوقها » . وان (ب) « جميع الحقوق والميزات والاعفاءات وغيرها من الفوائد الممنوحة الى شركة النفط الانكليزية – الفارسية المحدودة من قبل حكومة ايران وفقاً للاتفاقية أو التي تتمتع بها فعلاً الآن يجب ان تكون محترمة ومعتبرة من قبل الباب العالي في الاراضي المحولة طبقاً لأحكام الاتفاقية . الخ » .

وقد الغت هذه الشركة بموجب مقاولة ٣٠ آب ١٩٢٥ التي نصت المادة الاولى منها بان « على الشركة [١] ان تؤلف بخلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذه المقاولة شركة فرعية لأجل استحصال واستثمار المواد المذكورة في المادة الاولى من امتياز دارسي – بمقتضى أحكام امتياز دارسي والملحق المرفق به – وذلك في المنطقة المعروفة في الملحق بـ (الاراضي المحولة) . »

وقد عقدت مقاولة اخرى مع هذه الشركة بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٢٦ نصت المادة الاولى منها بان على الشركة لقاء الحقوق الممتازة الممنوحة لها بموجب المقاولة ان تدفع للحكومة حصة عن كل طن من المواد المذكورة في المادة الاولى من امتياز دارسي – ما عدا الغاز الطبيعي – مما تستخرجه من الاراضي المحولة وتخزنه في الاحواض والصهاريج « الا انه فيما يخص الغرض المقصود من هذه المادة للشركة الحق بان تسقط من المجموع غير الصافي للكمية المستخرجة والمخزونة على نحو ما يأتي ذكره .

(أ) جميع المياه والمواد الغريبة .

(ب) جميع ما تستعمله الشركة ضمن العراق من المواد لأجل أعمالها .

---

(١) شركة النفط الانكليزية الفارسية

تعين حصة الحكومة على الطريقة الآتي بيانها :

(١) الى حين مرور ٢٠ سنة على انجاز مد خط أنابيب من الاراضي المحولة الى أحد الموانيء لأجل التصدير الى الخارج بحراً يكون مقدار الحصة أربع شلنات .

(٢) عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة أعلاه يزداد مقدار الحصة أو ينخفض — حسبما تكون الحال — بمقدار الزيادة أو النقصان بالمائة في الارباح أو الخسائر في خلال مدة الخمس سنوات السابقة الخ » على ان يكون الحد الاصغر للحصة شلنين اثنين (ذهباً) والحد الاعظم ستة شلنات (ذهباً) » .

واشترط على الشركة في المادة الخامسة (أ) بان تبيع « منتوجاتها في العراق باثمان لا تزيد على الاثمان التي تبيع بها شركة النفط التركية المحدودة منتوجاتها في العراق على الاسس المتفق عليها بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية المحدودة وفقاً للقاعدة المنصوص عليها في اتفاقية شركة النفط التركية المؤرخة في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ » و (ب) بانه « الى ان تتعين هذه الاثمان من قبل شركة النفط التركية توافق الشركة على ان ترتب مع الحكومة العراقية أثماناً أساسية في مصفى الاراضي المحولة لا تزيد على الاثمان التي ستتعين بموجب تلك القاعدة » و (ج) « اذا طلبت الحكومة على الشركة ألا تصدر نفطاً (بترولیوم) من الاراضي المحولة الى ان تتأمن احتياجات العراق على شرط ان تكون الشركة في حل من قيد هذه المادة اذا ظهر فيما بعد شخص أو شركة اخرى في العراق قادرين على تأمين

احتياجات العراق أو طلبت منهما الحكومة ذلك » و (د) « تتعهد الشركة بان تخزن وتحفظ لأجل استعمال الحكومة في المكان والاماكن التي تعينها الحكومة وعلى حساب الحكومة كمية معقولة من منتوجات النفط (بترول يوم) بقدر ما تحتاج اليه الحكومة » .

ومددت مدة الامتياز الوارد ذكرها في امتياز دارسي والملحق والمقاولة المؤرخة ٣٠ آب ١٩٢٥ الى خمس وثلاثين سنة تنتهي في ٢٧ أيار سنة ١٩٩٦[1] .

وقد بلغت مجموع حصة العراق من النفط حتى نهاية سنة ١٩٣٤ حوالي ثلاثة ملايين دينار[2] ؛ على ان الرأسمالية المستعمرة عرفت كيف تستعيد حتى هذه الحصة الضئيلة ، وهي لا تعد شيئاً يذكر بالنسبة للثروة الطائلة التي

---

(١) المادة الـ ٦ . وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه (حاشية ٥ ص ٢٠٩) من ان الرأسمالية الانكليزية لابد وان تبتز في كل مقاولة جديدة شيئاً جديداً

(٢) وفيما يلي قائمة بما أصاب العراق من حصته من النفط بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٣٣ :

سنة	من شركة النفط العراقية وشركة استثمار النفط البريطانية	من شركة نفط خانقين
١٩٢٧	—	٨٠٠٠ دينار
١٩٢٨		١٢٠٠٠ »
١٩٢٩	—	١٤٠٠٠ »
١٩٣٠	—	١٥٠٠٠ »
١٩٣١	٨٦٣٠٠٠ دينار	٣٠٠٠٠ »
١٩٣٢	٦٥٥٠٠٠ »	٤٢٠٠٠ »
١٩٣٣	٥٣٦٠٠٠ »	٤٨٠٠٠ »

ينتظر ان تعود به منابع النفط في العراق على الشركات[1] ، فلم يصب العراق منها غير المفاسد والاضرار الاقتصادية وقد قال السر هنري دبتردنك — نابليون النفط — في أحد تقاريره الى لجنة النفط الملكية بصدد استثمار هذه المادة :

« ان النفط من أعظم بضائع السوق العالمي غرابة »
« اذ لا يسوق بيعه غير انتاجه . فليس في العالم بضاعة »
« اخرى تستطيع ان تضمن استهلاكها ما دمت تنتجها . »
« وما عليك في تجارة النفط غير ان تنتج أولاً ومن ثم »
« يأتيك الاستهلاك . وان تضطر في بيع النفط الى »
« التعاقد سلفاً لأنه يبيع نفسه بنفسه . »

وهكذا أصبح النفط من أعظم محرضات الاستعمار ومن أقوى عوامل

---

(١) فقد ثبت ان شركات النفط تربح أرباحاً تكاد لا تصدق ، فالحكومة البريطانية مثلا استطاعت ان تسترجع في خلال العشرة سنوات الاولى من تاريخ اشتراكها في رأس مال شركة النفط الانكليزية الفارسية كل المبلغ الذي وضعته وقدره (٢٠٠٠٠٠٠٠) ليرة انكليزية من مجموع (٤٠٠٠٠٠٠٠) وأرباحا قدرها (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) (The World Crisis. by Winston Churchill) . وأرباح هذه الشركة في تزايد مستمر فقد كانت في سنتي ١٩٢٢ — ١٩٢٣ و ١٩٢٣ — ١٩٢٤ (١٢٥٠٠٠٠٠٠) دولار فبلغت في سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ (١٧٥٠٠٠٠٠٠) دولار وفي سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ (٢١٥٠٠٠٠٠٠) دولار وفي سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ (٢٣٠٠٠٠٠٠٠) ، وأرباحها مستمرة بالتزايد على هذا النحو بالرغم من الضائقة المالية ؛ اما شركة شل الهولندية الملكية فقد بلغت أرباحها في سنتي ١٩٢٤ — ١٩٢٥ (٢٤٠٠٠٠٠٠٠) ليرة انكليزية وفي سنة ١٩٢٦ (٢٦٨٠٠٠٠٠٠) ليرة انكليزية ؛ وذلك بالرغم مما تتكبده هذه الشركات من المصاريف الطائلة التي تبذلها في المغامرات والمؤامرات السياسية الظاهرة والخفية وفي المنافسة التجارية في أسواق العالم (Denny ص ١٠٣ — ١٠٤)

النزاع الرأسمالي في السلم والحرب . ومع ان الموضوع لا زال مفتقراً الى كثير من مستلزمات البحث العلمي لما يحيط به من الاسرار وما يكتنفه من الغموض والابهام الا ان القاري يستطيع ان يلمح مما مر به في هذا الفصل آثار الجرائم التي ارتكبها الاستعمار ومن ورائه الرأسمالية في سبيل الحصول على هذه المادة العجيبة . وبالرغم من ان المأساة لم تنته بعد فقد كان لها أثر عظيم في تقرير مصير الشعوب والبلدان ومن جملتها هذا البلد الذي أصبحت خيراته الطبيعية نقمة عليه يزداد المستعمر بها قوة ويزداد بها الشعب شقاءً .